











قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي هَذَا صِرَاطًا

وَعَنْهُ كَيْفَ تَكُونُ مِنْ فِي عِلْمِهِ كَمَلًا  
فَالصُّقْرُ بِالصُّقْرِ لَا يَكُونُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِهَا

وَنَاقِصُ الْعِلْمِ نَاقِصًا كَانَ يَكْثُرُهُ  
وَالصُّقْرُ لِلصُّقْرِ لَا لِلتَّبَرِّ إِذْ تُفَرَّقَا

ضَوْءُ السِّرَاجِ

تَبَيَّنَ طَرِيقَةُ الْأَعْوَجَاجِ

وَيُلَقَّبُ أَيْضًا بِهِ

تَبَيَّنَ لِأَخْوَانٍ عَلَى تَمَوُّهِ الْهَدْيَانِ

فَأَضْمَمَ وَلَا تَقْتَحِنَنَّ بِكَ الْوَلَدُ خَفَضًا  
إِذَا تَكَلَّمَ صِلَ الْبَرَّ وَتَقَضَّ

وَأَنَّ مِنْ أَفْرِ الْإِنْسَانِ مَنَظِقَهُ  
تَضْفَعُ الْمَاءُ فِي الظِّلِّ لَا يَعْرِضُهُ

لَا تَأْكُلْ فِي أَحْسَنِ الْمَطَابِعِ الْكَارِثَ فَمَجْنُونٌ كَأَمْثَالِ نَيْتِ

٢٩٢٢  
الف ٥  
صوم السراج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في ضلال عن طريقه الاعوجاج والصلوة والسلام على  
من ارسله الله سراجاً منيراً، وبشر على لسانه بان المؤمنين فضلاً كبيراً، سيدنا محمد الذي جعل  
اختلاف امت رحمة للمؤمنين وعلى آله واصحابه واتباعه ما دام الاهتداء بضوء سراج شرعنا  
لاخواننا اجمعين **اما بعد** فقد سئل في السنة الماضية وهي الخامسة والعشرون ثلثة  
والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة واسرى التحية، مولانا الاعظم وشيخنا الاكرم  
الحبر النور وصاحب النور والتميز العلامة الفاضل والفهم الكامل مفتي الديار الدينية  
على مذهبي الشافعية والحنفية الذي له يد طول في الفروع والاصول وصوله بحجة في مسائل  
الحقول والمنقول

عجائب تحقيقاته قد تبكت  
وان رمت في هذا جليل المكانة  
فاعظم به حجاب احكام شرعة  
ومحمود اخلاق ومعوذ سيرة  
ومخزنها حقاً ومن غير مربية  
واجادة الابرار باب صفوة  
فد اعلوم دارة يا احبتي

عجائب تحقيقاته قد تبكت  
فان شئت قل هذا نواحي عصره  
بلى قد غدا في عصرنا هبثينا  
فقيه جليل فاضل متشدد  
ومنبح اسرار العلوم جميعها  
واباءه الاجداد اخبار شرعنا  
فمن بيته تبدد الفتاوى لهندنا

امام زمانه وعلامه او **شيخ العلماء المولوى محمودة** دام فضله بعون الله العبود،  
 عن تكملة الصلاة على الجنائز بعد ان صلى عليها مع اولياء الميت فكيف الحكمه في عند الحنفية <sup>فصل</sup> والاشافيه  
 وان كان امام الجماعة الثانية شافيا فهل يجوز للحنفية الاقتداء به مقلدين للامام الشافعي رحمه الله عليه  
 على غرض حصول الثواب لم لا يجوز وهل العبرة في الصلاة على الميت جماعة ثانية بمذهبهم ام بذهب  
 من يصلي عليه واذا صلى شافيا على الجنائز مقتديا بآراء عاد الصلاة عليها اما ما فهم يجوز للاحناف  
 الاقتداء به ام لا **فاجاب** دام فضله على مذهب الحنفية بما حاصله اذ صلى على الجنائز مع <sup>الولي</sup>  
 لم يجز لاحدان يصل بعدوا استدلالا بذلك بما قال في الهداية وان صلى المولى لم يجز لاحدان يصل  
 بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والمقتل بها غير مشروع انتهى واجاب على مذهب الشافعية بمضمون  
 ما في فتح المعين مستدلا بما قال فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة عليه وقبح فرضا  
 فينبويه ويشاب قراه والافضل فعلها بعد الدفن للاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منفردا <sup>الافضل</sup>  
 مع جماعة فان اعادها وقعت نقلا انتهى ثم قال ويجوز للاحناف اعادتها في جماعة ثانية مقلدين  
 لمذهب الشافعي كما هو متعارف في الحرمين الشريفين من تذيير الايام مستدلا بما قال في رد المحتار وان يجوز  
 له العلم بما يخالف ما عمله على مذهب مقلدا فيه غير امامه مستجعا شرطه انتهى بما قال العلامة الشيخ  
 عبد الحق الدهلاني في مدارج النبوة من انه سئل شيخه في الحديث على بن جابر الله عما هو متعارف في الحرمين  
 الشريفين من انه اذا اجاز الخبر بان فلانا القاتل مات في بلد من بلاد الاسلام يصل عليه الشافعية ويشال  
 بعض الحنفية فاجاب بان صلاة الجنائز دعاء فلا بأس به انتهى تقريرا وبما قال في المناقب لاحمدية النضر  
 ما ذكره مولانا الجليل ام فيضه ما يدل على دعواه ثم قال ام فيضه بل ثبت ان بعض الاكابر من العلماء الحنفية  
 صلى اماما على الجنائز في الجماعة الثانية واستدل لذلك بما قال العلامة الذهبي في سير النبلاء في ترجمة شيخ  
 الحنفية تاج الدين ابى اليمن زيد بن حسن الكندي قال ابن الاثير في الكندي يروي الاثنين سادس قال

٥٤  
 قال في رد المحتار  
 ولا يجوز لاحدين  
 ان يصلوا على الجنائز  
 مع جماعة  
 مقلدين كما صرح به  
 العلامة الطحطاوي  
 في حاشيته على الدرر  
 وسائر ذلك من غير  
 بيان ان شاء الله تعالى



سنة ثلاث عشرة وستمائة واهم عليه تافعي القضاة جمال الدين بن المحرستان في ترواهم بظاهره بالظاهر  
 شيخ الحنفية جمال الدين الحصري ترواهم بالجبل الشيخ موفى الدين شيخ الخليلية وشيعة الخلق ودفن بآبته له  
 وعقد له العزاء تحت المنبر يومين انتهى ترواهم ان شيخ الحنفية جمال الدين الحصري الذي ترواهم عليه ثانيا هو  
 شارح كتاب الجامع الكبير للامام محمد ويذكر حاله في الطبقات الحنفية هكذا كان اما ما فاضلا انتهت  
 اليه رياسته اصحابا باني حنفية فتراه تفعه على الشيخ الامام فخر الدين تافعي تافعي اخذ العلوم الفقهية  
 وكان من تلامذته الخاصة اشتغل في الفقه عنده وبلغ رتبة الكمال انتهى ترواهم فاضلا دام فيضه لا عتبا  
 في الصلاة على الميت مرة ثانية بمذهبهم بل لا اعتبار بمذهب من يصل عليه كما صلى على الامام ابى حنيفة  
 ست مرات مستدلا بما قال العلامة السيوطي في تبيين الصحيفة بمناب الامام ابى حنيفة وصلى عليه  
 (على ابى حنيفة) ست مرات ولم يقدر على دفن الى العصر لكثرة الزحام انتهى ترواهم فاضلا دام فيضه في مذهب  
 الشافعية اذ اعاد الصلاة على المجازاة تقع صلاة فاعلم انهم افتداء المفترض بالمتنفل  
 فاذا تقع صلاة الاحناف الذين صلوا خلف الشافعي الذي يعيد الصلاة على الميت متقدما لمذهب  
 الامام الشافعي رضي الله عنه مستدلا بما قال الامام النووي رحمه الله في المنهاج وقبح قدوة المؤد  
 بالقاضي المفترض بالمتنفل في الظهر والعصر بالعكس انتهى والله اعلم انتهى تعريب المقصود  
 من الفتوى لسماعة بمراسم الفتوى لولا ان العلامة محمود دام فيضه وشهد بصحتها عدة من العلماء  
 الحنفية والشافعية فطبعها احد من الشافعية مع بيان سبب اشاعة الفتوى وكان فيه جوابا على ذكر  
 في عمدة الفتوى للبيكوكري وكانت هذه الواقعة واقعة منكمورة فلما وقعت لحنه من نسخ سراج الفتوى  
 في يد مولانا المولوي زاهد حسين الملهكري التاودي الحنفى دام كرمه حصل له اضطراب شديد  
 فشرح في لكثارة عليها مع التعب والنصب الا انها ما انت الا بعد نحو سنة وسرها طريفة الهدى  
 وشهرها بالطبع وكل من اطالع عليها يعلم ان مولانا الزاهد دام كرمه هدى في طريقة الهدى

في نسخة  
معدلة

الا ان البعض من ائمه المام بالعلوم العربية فضلا عن الممارسة بالمسائل الفقهية ينعم  
ان ما هدى به مولانا الزاهد امر كرمه طريقة الهدى صحيح لا يقدر احد على دمه فحيث كان  
زعمه هذا زعما كاسدا وهما فاسدا خطرا في البال ان اتكلم عليها فيما يتعلق بمسائل الشافعية الخفية  
لا على جميع ما فيها لانه دام كرمه هذلي وينا هذلي يانات كثيرة ونزل فيها نزلات غريبة فلو فطنا  
العنان للكلام على جميع ما فيها لكانت الاوقات النفيسة التي لا قيمة لها ضائعة في غير الاهم فلفظنا  
الكلام على ما لا بد منه وهذا اوان الترويج في المقصود بعون الله المعبود **قولكم** به جاز كنهنا  
آيكا مختلف فيه هي ان **اقول** تسامح مولانا الزاهد حيث لم يزل خلاف الى المسئلة بل  
نسبه الى القول بالجواز على اننا نقول اذا كانت في المسئلة اقوال مختلفة ضلي المفتي الافناء بما هو  
الصحيح وقد خفي هذا على مولانا الزاهد دام كرمه مع انه علامة زمانه وفهامه وانه وفي فتاوى

الشيخ ابن حجر رحمه الله نقلا عن السبكي بحجزة تقليد الوجه الضعيف في نفس الامر بالنسبة للعمل  
في حق نفسه لا الفتوى والحكم انتهى ملخصا وقد وقع الافناء فيما نحن فيه  
بالقول الصحيح وهو عدم ندب اعادة هاتان اعادها وقتت نفلا فنشأ الاعتراض عليه عند الاطلاق  
على رسم المفتي **قوله** جيا كه آي كه كتاب معنى المحتاج مدينه اقوال موجوده اين اگر  
شك هي توديكه لو **اقول** نحن قد رأينا تلك الاقوال وعلنا ان الذي وقع به الافناء في السر  
هو القول الصحيح من تلك الاقوال فانظر في ذلك الكتاب ان وقع لك شك فيما قلنا **قوله**  
باني بيان معنى كاقريب معلوم هو ويگان شاء الله تعالى **اقول** نحن ايضا نبين ما فيه هت  
ان شاء الله تعالى **قوله** يعني اولي يهده الم **اقول** في هذا الترجمة اغلاط كما لا يخفى  
على من له ادنى دراية فنقول صاحب لا عانة وبالاولى خبر مقدم عدم ندب اعادة هت مبتدا  
مؤخر وقد اسقط مولانا الزاهد دام كرمه لفظ ندب فاعلمه من نزلات قلله وهي كثيرة في طهره

الشيخ ابن حجر رحمه الله نقلا عن السبكي بحجزة تقليد الوجه الضعيف في نفس الامر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم انتهى ملخصا وقد وقع الافناء فيما نحن فيه بالقول الصحيح وهو عدم ندب اعادة هاتان اعادها وقتت نفلا فنشأ الاعتراض عليه عند الاطلاق على رسم المفتي قوله جيا كه آي كه كتاب معنى المحتاج مدينه اقوال موجوده اين اگر شك هي توديكه لو اقول نحن قد رأينا تلك الاقوال وعلنا ان الذي وقع به الافناء في السر هو القول الصحيح من تلك الاقوال فانظر في ذلك الكتاب ان وقع لك شك فيما قلنا قوله باني بيان معنى كاقريب معلوم هو ويگان شاء الله تعالى اقول نحن ايضا نبين ما فيه هت ان شاء الله تعالى قوله يعني اولي يهده الم اقول في هذا الترجمة اغلاط كما لا يخفى على من له ادنى دراية فنقول صاحب لا عانة وبالاولى خبر مقدم عدم ندب اعادة هت مبتدا مؤخر وقد اسقط مولانا الزاهد دام كرمه لفظ ندب فاعلمه من نزلات قلله وهي كثيرة في طهره

منفرداً حالاً من الموصول وإنما لم تندب بالثاني وث وقع ذلك فيما نقله بالتذكير أعادتها لان  
المعادى الى ذلك يعاد فهو اسم مفعول لا مصدر بمعنى الاعادة كما توهم مولانا الزاهد أم كرهه فقل اي  
تطوع وهذه اي صلاة الجنازة لا تستعمل بالبناء للقول لا للفاعل كما توهم مولانا المذكور بها  
نائب عن الفاعل الضمير المجزوء ويعود الى اسم الاشارة لا الى الاعادة كما توهم مولانا الزاهد أم كرهه  
لعمد وسرود ذلك اي تستعمل بها يعني الا تيان بصوتها فقل من فيرجزة شرقاً منصوب برفع الحان  
وقيل تندب له الاعادة كغيرها هذا مقابل لقوله لا يندب وقد حذف مولانا الزاهد أم كرهه  
لانه تندب الى عادة على هذا القول وهو لا يرضى به نعم ان ذكر صاحب الجانة هكذا وقيل تكبره للاعادة  
لا يصح قبل ذلك بالفرج والشر فيكون ذلك القول مرضياً عنده ولو كان غير صحيح لزم العلم انه لما كان  
الحاصل على ترجمته ان صلاة الجنازة لا تصير نقلاً بالاعادة قوله انه رد لقول صاحب فتح المعين  
فان اعادها وقت نقلاً انتهى ليس الامر كذلك فقله وده في فهم معنى العبارة نعم هو الكاشف  
لدفائق مسائل الشافية **قوله** هم اسكودو كرنيكى كچه ضرورت نهنين خود شايح اس كتاب كا  
اس قول كودو كرجيكا هي الخ **اقول** ما فهم مولانا الزاهد أم كرهه ما في فتح المعين ولا ما في  
حاشية امانة الطالبين وذلك لان صاحب فتح المعين لما ذكر عدم ندب الاعادة مع الجماعة اخذ  
منه الحشى بالاطل عدم ندب اعادتها منفرداً على ذلك كغيره بقوله لان المعاد نقل الخ فائدة  
الحشى على مؤلف فتح المعين فانهم **قوله** جواب ووسل اخذ فتح المعين ك عبارت جواس عبارت ك  
بعد هي جسكو جناب وولى محمود صاحب ام كرهه حذف كرد في الخ **اقول** لا حاجة الى ذكر ذلك  
وقد حذف مولانا الزاهد من عبارة امانة الطالبين هذه العبارة (وقيل تندب له الاعادة كغيرها)  
وما ذاك الا لعدم الحاجة الى ذكر ما هو في مقابلة الصحيح كما تقدم فكذلك هذا لان صاحب  
فتح المعين كالشبر المسمى غيره ما اعتمد به اعتمدان الاعادة مباحة على ان جواز الاعادة المذكور

في سراج الفتوى لا ينافيه خلاف الاول فأي عراض من كثرت ذلالتة في الطريقة على صاحب السراج  
 فنأمل قوله يعني مكره في قول هذا مبني على عدم الفهم لا هذا الاختلاف يعني  
 ان الاعادة مباحة ام خلاف الاول انما هو على القول الاول الصحيح المذكور في المنهاج (ومن على  
 لا يبيد على الصحيح) فتد بعضهم معناه لا يتجرب اعادتها فتكون مباحة عند بعضهم معناه  
 يستعمل اعادتها فتكون خلاف الاول ومن احتد الاول صاحب فتح المعين ويجوز لذلك  
 مزيد بيان واما كون الاعادة مكرهة فنقول غير صحيح كسائر الاقوال الثلاثة فنفسه خلاف  
 الاول هنا بالمكره ليس بصحيح فنأمل قوله خلاف سنت وخلاف اولي از جمله مكرهات  
 ست اقول ليس هذا على اطلاقة بل هو مقيد بما اذا كان للكرهية دليل اخر فيكون المعنى  
 بعض خلاف سنت وخلاف اولي از جمله مكرهات ست قال في التحفة والآفة عند آية  
 (اي تقيض عينيه في الصلوة) لا يكره ان لو خيف ضرا انتهى وكتب العلامة الشيرازي عن ش  
 (على الشيرازي) ما نصه قول المتن (لا يكره) اي ولكنه خلاف الاول انتهى وفي امانة الطالبين  
 ما نصه وقوله (وفي عومه نظر) اي في عموم ما ذكر من كراهة الترتيب لكل السنن اي جعل  
 ذلك عاما في كل السنن نظره وجهه انه لا يلزم من طلب الشيء كراهة تركه بل بعضه مكرهه و  
 بعضه خلاف الاول انتهى قوله او ذكرها امانة الطالبين شرح فتح المعين في تحت اسر قد كلف  
 اقول قد تقدم انه وقع الاختلاف في ان الاعادة مباحة ام خلاف الاول فظاهر  
 يصنع صاحب فتح المعين اعتماد الاول ومفهوم عبارة شرح الروض اعتماد الثاني وحاصل  
 عبارة الامامة تبين ذلك على ان هذا الاختلاف لا يضر جواز الاعادة وكون المعاد فظلا  
 فنأمل قوله بل اس عبارات من صاحب مجموع كقولهما في الحاشية اقول ليس هذا عجبا  
 من مولانا الزاهد ام كرمه لانه ما فهم من اول الامر عبارات المنهاج وشرحوها ولا عبارات

انما مبني على هذا القول  
 طاهر ولا ينافي الزاهد  
 بان مؤلف المذكور  
 في كتاب الشافعية  
 فلهذا كاشف  
 للرافق السائل  
 الشافعية اذ

بأقرب الشافعية فيصد منه مثل هذه الكلمات لأن غاية ما يلزم من عبارة المجموع أن  
 الاعادة خلال الاول هو لا ينافي جوازها ولا وقوع المعاد نفلا كما تقدم وقد ذكرنا التكرار  
 في حاشي الخفة عن المجموع وإذا أعادها وقت له نفلا انتهى **قوله** كرهه من صحيح اورد  
 قول مفتي به امام فروع رحمة الله عليه كما هي **اقول** هل ينافي ذلك جواز الاعادة لا  
 على ان الواجب عند تعارض كتب النوى مراجعة كلام معتدي المتأخرين واتباع ما رجحوا  
 منها كما في الخفة وغيره فقد ربح الشبر المسمى اخذا من النهاية والمفتي ان الاعادة مباحة  
 وهو ظاهر المنهاج واليدبيل ظاهر فتح المعين فثامل **قوله** او سباق في سراج الفتوى لا ينافي  
 اورد مردود هين **اقول** ان كان المراد به الاقوال الاربعة غير الاول فلا فائدة فيه  
 لولا ان الزاهد ولا كلام لنافيه ايضا لانه غير مضربا ذكر في سراج الفتوى لانها كانت على القول  
 الاول الصحيح المفتي به وهو عدم ندب اعادتها فان اعادها وقت نفلا وان كان المراد به  
 هو القول بان الاعادة مباحة ففيه ما تقدم على ان الاتيان بصيغة الجمع حينئذ عبث  
 فثامل **قوله** كواسطيكه نماز جنازة نقل نهين هو في ساقه اعاده كقول في هذه  
 الترجمة غلط كما في نظيره فانقد وفيما ياتي **قوله** معنى كقول ثاني اورد ثالث كورد كرني كچه  
 خفردت نهين كيونكه خود صاحب فتح المعين في رد كركچا كها **اقول** لو يذكرها  
 صاحب فتح المعين فضلا عن رد هابل ذكر من الاقوال ما هو صحيح ومعتد فلا يلزم منه  
 رد غيرهم نعم يلزم منه عدم اعتاده فلا يلزم من رد غيرهم الرد وعدم الاعتاد فثامل فحصل  
 لولا ان الزاهد ام كرهه فرج وسرور وانسباط بالقول الرابع والخامس مع كونها من اقوال  
 غير صحيحة ولهذا لم يذكرها عن احد بل في كره لا لهما لان غرضه المنع عن الاعادة  
 ولو كانت جائزة على القول الصحيح المفتي به وغرضه هذا مخالف لما ذكر في كتب الشافعية

اي كونه الاعادة  
 خلافا لاول  
 هو الصحيح المفتي به  
 عند الامام النوى  
 رحمه الله

قال العلامة الكردى فى حاشيته الصفري على المنهج القريب لا يطلب فعلها مرة بعد اخرى لكنه لا يمنع فعلها وان لم يطلب انتهى فمثل قول بران هو و قول مين منى كى تعارضوا هي .

اقول هذا وهم منشأه عدم معرفة الفرق بين الاعادة والمعادة وعدم معرفة معنى لا يتنقل بها وكتب العلامة القليوبى عن الامام النوى رحمه الله تحت قول المحلى (لا ينطوع بها) اى لا يؤتى

بصورتها قطوعا من غير جنازة انتهى وفى حاشيته العلامة الكردى ما نصه وفى المجموع معناه انه لا يجوز ان ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فيجبوتها فعلا ابتداء بلا سبب

انتهى وقال فى بشرى الكريه معنى لا ينطوع بها لا يؤتى بها ابتداء على صورة التقلية اى من غير جنازة بان يصلحها بلا سبب او المعنى لا يطلب فعلها من فعلها اولها ومع ذلك لو صلا

ثانيا ولو مراد او منفردا وقت فعلا مطلقا انتهى فليس المراد لا يؤتى بصورتها فعلا ولو على جنازة فاذ اعرفت الفرق بين الاعادة والمعادة (اى ذاعرفت ان الاول مصدر والثانى مفعول)

وعرفت معنى لا يتنقل بها (اى لا يؤتى بصورتها قطوعا من غير جنازة او لا يطلب فعلها من فعلها اولها)

لا تنوهم التعارض سياتى لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى فانهم قد تبصر

بقوله مكر قول اول كى ليل جو برهنه بر صاحب غي نجمان كيا اظهر من الشمس الخ اقول لما وقع

التعارض على نعم مولانا الزاهدة امكرمه بين قول المعنى وعلى الاول لو صلى ثانيا وقت صلواته

فعلا على الصحيح اه وبان قوله ومن صل على ميت منفردا وفى جماعة لا يعيد ها اى لا يسلم له

اعادتها على الصحيح اه وتحم مولانا الزاهدة امكرمه احدهما (وهو عدم سنية الاعادة) دون

الآخر وهو وقوع المعادة فعلا بقول المعنى لان الجنازة لا يتنقل بها اه هذا عجيب من

علامته الزمان وهما الاولان حيث لم يعرف الفرق بين الاعادة والمعادة فزعم انهما شئ واحد

والحال انه يعرف ذلك من له ادنى دراية اذ الاول فعل الفاعل الثانى مفعول له ولا يلزم من هذا

سنية الاعادة عدم سنية المعادة فإين المتعارض شمر اعلما ان قولهم لان الجحاسة  
لا يتنقل بها انما هو تعليل للقول الاول الصحيح كما هو معلوم لدينا ولديكم وهو على مذنب  
الاعادة فان اعادها وقعت نفلا وبه وقع الافناء في السراج وقد بيننا معنى لا يتنقل بها  
وهو عدم الاتيان بصورتها نفلا من غير جنازة أو عدم طلب فعلها ممن فعلها أو لا نفلا  
لا يضر الاتيان بصورتها نفلا حالة وجود الجنازة الا ان ذلك الاتيان غير مذنب بمعنى  
انه لا يحصل له ثواب والمآل يقع مندوبا بمعنى انه يحصل له ثواب ويحجب لذلك فريدنا  
فتأمل فانها قد قصر قوله بسجينة كقول صحيح كالمقابلين واقع هو كسب تابل حجت  
هو سكتي **اقول** هذا حق اطهره الله سبحانه وتعالى على لسان مولانا الزاهد امر كرم فراده  
بالقول الصحيح هو قول المغني ومن صلى على ميت منفردا وفي جماعة لا يعيد هاء اي لا يسلمه اعادتها  
على الصحيح اه وبه وقع الافناء في سراج الفتوى ومقابله الاقوال الاربعة الباقية المذكورة  
في المغني غيره ومن جعلتها قول مولانا الزاهد بكراهة الاعادة تارة وبمنعها اخرى فنبت على  
قوله كما هو الواقع ان قوله لا يكون تابلا للحجة لانه في مقابلة الصحيح المعبر عنه بالاول قال في  
المغني وعلى الاول لو صلى ثانيا وقعت صلاته نفلا على الصحيح انتهى سند كرايم ان شاء الله تعالى  
ما يتعلق بذلك فانظر للتبصر **قوله** بل اسئله ما نحن فيه من دليل كهان **اقول**  
فليس يقولكم وهو كراهة الاعادة او منعهم دليل قوي لان في مقابلة الصحيح واما القولان وهو  
عدم مذنب الاعادة وان اعادها وقعت نفلا وهو الصحيح عند النوى وغيره فالدليل القوي موجود  
وقد ذكره النوى في شرح المذهب هو التطوع بها اي الاتيان بها انطواعا حالة وجود الجنازة ولهذا  
كانت الاعادة نفلا وان لم تنذب الاعادة (اي وان لم تطلب من فعلها او لا) على الصحيح بل  
ثبت الدليل فحصر قولهم لان الجنازة لا يتنقل بها اي لا يوقى بصورتها نفلا من غير جنازة

بل يؤتى بصورتها نقلا مع جنازة فافهم ان فمك بمراحل عن درك المسئلة مع انك علامه لثقتا  
وفهمه الا وان قوله او امام فوى ح روضة الطالبين مين فرمات هين الخ **اقول** ذكر  
فيه عند استحباب الاعادة على الاصح فهذا وامثاله لا ضرر لنا به بل هو عين دعوانا كما بينا مرارا  
**قوله** اور شرح المحلى على المنهاج مين **اقول** ينقل مولانا الزاهد امره مثله  
العبارة التي حاصلها عند استحباب الاعادة على الصحيح وان اعادها وقعت فعلا نزعها منها مؤيدة  
لدعواه وليس الامر كذلك بل هي مؤيدة لدعوانا كما قد منامرات وكرات ثم لما ذكر المحلى  
توجيه الفتى من اصل الروضة ونقصه عن شرح المذهب حصل بذلك النقص اضطراب شديد  
لمولانا الزاهد فانتصب على الاعتراض عليه بما لا يعاب به لانه مضى في حتمناية الاضراء اذ به ثبت  
الطوطع بصلاة الجنازة في الجملة فحق از شانه تعالى نبين الجواب لذلك الاعتراض **قوله**  
اور به نماز مين هو قى نفل ييج اسكه بلكه مكروه هو قى الخ **اقول** في هذه الترجمة نراه  
لا يصح مثلها من له ادنى يانة فضلا عن مولانا الزاهد امره لان عبارة شرح المحلى هكذا  
وهذا الصلاة لا يطوع بها ليس فيها ذكر الكراهة لا صراحة ولا كناية بل ثبت في ضمن تلك العبارة  
الايان بها تطوعا حاله وجود الجنازة كما بينا سابقا **قوله** جواب سكا به كد عورتون كيله نماز  
جنازه ترهنا مستحب يجماعت شافعي المذهب مين اختلاف الخ **اقول** قال المحلى في شرح  
المنهاج وعلى الاصح يمين ان لم يكن رجل صلات للضرورة منفردا ان سقط الفرض يمين لا تحب  
لهن الجماعة وقيل فتحب فحجزة المرأة انتهى فتوقع الاختلاف هل تحب لهن الجماعة في صلتهن  
على الجنازة ان لم يكن معهن رجل ام لا تحب امر ووقع صلتهن مع الرجال على الجنازة فاختار  
امر آخر فليس استحباب الجماعة او عدمه في صلتهن على الجنازة شرطا لاستحباب الصلاة في حق  
مع الرجال عليها فذا مل مطبعا لانه حصل ذلك الاضطراب فاذ لا يضرنا به لانه مستحب



قوله **ليس** من **جاء** صان **معلو** هو **تأه** كـ **عورتان** **جاءت** **نماز** **جنازه** **بها** **استحب** **هلم**  
**اقول** **هذان** **زلات** **تتم** **مولانا** **الزاهد** **ام** **كرمه** **يضحك** **عليها** **من** **له** **ادنى** **دراية** **فاق**  
**العلامة** **الحلى** **لما** **ذكر** **من** **اصل** **الروضة** **توجيه** **النفي** (اي **نفي** **استحباب** **الاعادة**) **بان** **المعادة** **تكون**  
**تطوعا** **وهذه** **الصلاة** **لا** **يتطوع** **بها** **ذكر** **نقض** **عن** **شرح** **المهذب** **بصورة** **تكون** **صلاة** **الجنائز** **فيها**  
**تطوعا** **وهي** **صلاة** **النساء** **مع** **الرجال** **على** **الجنائز** **فانها** **تقع** **نافلة** **في** **حقن** **ثبت** **ان** **صلاة** **الجنائز**  
**يتطوع** **بها** **فدعى** **ان** **قوله** **ليس** **قابلا** **للحجة** **مكبرة** **فأما** **قوله** **او** **شرح** **منهاج** **مين**  
**صاحب** **شرح** **مذهب** **والاجوكها** **اقول** **فيه** **غلط** **لا** **ينبغي** **اسقاط** **لفظ** **صاحب** **اولفظ** **ولا**  
**وايض** **شرح** **المنهاج** **ليس** **لصاحب** **شرح** **المهذب** **وانما** **هو** **الحلى** **كما** **تقدم** **ذلك** **عن** **مولانا** **الزاهد**  
**دام** **كرمه** **وصاحب** **شرح** **المهذب** **هو** **الامام** **النووي** **رحمهما** **الله** **تعالى** **فاقم** **مطهرنا** **ولا** **تضرب**  
**قوله** **يه** **عجب** **كلام** **مضطرب** **ه** **اقول** **نعم** **انه** **عجيب** **مضطرب** **في** **حق** **بلا** **الزاهد** **ام** **كرمه**  
**لانه** **وقع** **لما** **اضطرب** **من** **اول** **الامر** **كما** **ذكر** **ذلك** **في** **مقدمة** **طريقته** **وكل** **من** **وقع** **لما** **اضطرب**  
**يتعجب** **ويضحك** **من** **غير** **شيء** **يتعجب** **واما** **في** **حق** **المطهرين** **فليس** **بعجيب** **ومضطرب** **فاستمع**  
**مطهرنا** **ما** **نذكره** **من** **معنى** **عبارة** **شرح** **المهذب** **على** **الصحيح** **(وهو** **عدم** **استحباب** **الاعادة** **)**  
**لوصلي** **ثانيا** **اصحت** **مسألة** **وان** **كانت** **راى** **الاعادة** **لا** **المعادة** **كما** **قوله** **مولانا** **الزاهد** **ام** **كرمه**  
**غير** **مستحبة** **وتقع** **راى** **المعادة** **اى** **الصلاة** **التي** **اعيدت** **فلا** **انتهى** **فأما** **ولنعلم** **الفرد**

**لش** **وجه** **التاملان** **هذا** **النقض** **انما** **يوحه** **اذا** **كان** **معنى** **قوله** **وهذه** **الصلاة** **لا** **يتطوع** **بها** **مطلقا** **واما** **اذا** **كان**  
**معناه** **لا** **يتطوع** **بها** **من** **غير** **جنازة** **كما** **ذكرنا** **ذلك** **عن** **العلامة** **الكردي** **في** **غيره** **فلا** **يرد** **هذا** **النقض** **كما** **نتيجة** **لعل** **العلامة** **العلامة**  
**في** **حاشيته** **على** **ترج** **الحلى** **لان** **على** **هذا** **المعنى** **يفهم** **ان** **هذه** **الصلاة** **يتطوع** **بها** **حالة** **وجود** **الجنائز** **وهو** **عين** **ما** **ذكر**  
**في** **النقض** **في** **الجملة** **ثبت** **ان** **هذه** **الصلاة** **يتطوع** **بها** **فاقم** **فقد** **اطلنا** **في** **التفصيل** **الله** **يهدى** **من** **يتساءل** **الواحد** **شتم** **م**

بين الاعادة والمعادة فاذا الاتجب ولا تعطرب بل تكون مطبعا قوله اورآپ ہی کہتا ہے  
 وہ نماز غیر مستحب ہی اورآپ ہی کہتا ہے وہ نماز نفل کر کے واقع ہوتا ہے **اقول** هذا من كلام  
 فہم مولانا الزاہد ام کرم وہی کثیرۃ فی طریقہ فالامام النووی رحمہ اللہ لم یقل فی شرح  
 المہذب ان المعادة غیر مستحبة وانما قال فیہ وقع فغلا نعم ذکر فی الاعادة غیر مستحبة بقوله  
 وان كانت (ای الاعادة) غیر مستحبة فبین الاعادة والمعادة فرق لم یفہمہ مولانا الزاہد  
 دام کرم فنشأ الاعتراض علی الامام النووی رحمہ اللہ عدم فہم کلامہ ولعمہ ما قیل  
 ؛ وکمن عایب قوله صحیحا ؛ وآفته من الفہم السقیم ؛  
**قوله** اس نماز کو غیر مستحب یعنی مستحب نہیں بولنا گویا کہ وہ نفل نہیں بولنا ہر دو ایک ہی  
 بات ہے الخ **اقول** هذا بناء الفاسد علی الفاسد **قوله** اگر امام شافعی رحمۃ اللہ علیہ سے  
 اس نماز جنازہ میں کوئی معتبر روایت آئی ہوتی تو شافعی مذہب کے علماء میں اس قول میں اس قدر  
 اختلاف نہیں ہوتا **اقول** نعم اذا لم یوجد نص الامام شافعی فی مسئلۃ فالاصحاب یستخرجون  
 من کلامہ رضی اللہ عنہ فاوقع الاختلاف بینہم فیہا فالفتی بہ ہوا صحیحۃ الشیخان النووی  
 والرافعی رحمہما اللہ تعالیٰ وان وقع الاختلاف بینہما فالفتویٰ علی قول النووی کا ہوا مذکور  
 فی کتب الشافعیۃ **قولہ** جب کوئی مسئلہ میں اختلاف ہوتا ہے تو اس مسئلہ میں امام غزالی  
 اور امام فووی رحمۃ اللہ علیہما کا قول معتبر ہے **اقول** فیہ غلط فینبغی ذکر الامام الرافعی  
 بل الامام الغزالی رحمہما اللہ تعالیٰ کا ذکر اقال فی فتح المعین اعلم ان المعتد فی المذہب للحکم  
 والفتویٰ ما اتفق علیہ الشیخان فما جزم بہ النووی فالرافعی فما رجحہ الاکثر فالاعلم فالاورع انہ  
 اعلم ان کلام النووی رحمہ اللہ فی شرح المہذب (وہو المسمی المجموع) کان عجیبا ومضطربا  
 فی حق مولانا الزاہد دام لطفہ والحال انہ من افضل کتبہ وھذا یقول ان قول النووی ہی المقبول

قوله من كلام  
 مولانا الزاہد  
 من كلامه  
 في كتابه  
 في بيان  
 ما لا يثبت  
 في كتابه

والمعتبر عند الشافعية فلعله لم يتعلم ان شرح المذهب من كتب النوى والا لم يقل ان هذا  
 كلام عجيب ومضطرب بل يطلب لذلك معنى صحيحا ولو من الشافعية صاذا الله عن سوء الادب  
 في حضرات الامم رضي الله تعالى عنهم **ثم اعلم** ان الذي صححه النوى والرافعي هما  
 في هذه المسئلة هو جواز الاعادة ووقوع المعاد نقلا فوق الافناء في سراج الفتوى في موقعه  
 ولنعلم ما قيل في الفضل ما شهدت به الاعداء في الحمد لله على ذلك **قوله** ليس  
 نظر كرتي اس قول كرام نووي رحمه كقول دوباره نماز جنازه نهين پڑھنے كيلے اختيار كرتي الخ  
**اقول** هذه سفسة من مولا نالزاهد ام محمد اذ ليس معنى ما قال النوى رحمه في المنهاج  
 ومن صلي لا يبعد على الصحيح اه اي لا تجوز لاعادتها بل المعنى لا يستحب له اعادتها كما نقل  
 ذلك مولا نالزاهد ام محمد عن شرح المحلى وغيره ونقل ايضا غير مرة عن روضة الطالبين وهي  
 من كتب النوى رحمه عدم استحباب الاعادة الا انه دام محمد نسى ذلك بسبب الاضطراب الذي حصل  
 له عند رؤية سراج الفتوى وما نقل ام لطفه عن الامام النوى رحمه الله قط انه اخبر كرتي  
 الاعادة فضلا عن جوازها **قوله** او روضة الطالبين مين فمات هين الخ **اقول** الذي  
 صرح به النوى رحمه الله في الروضة هو عدم استحباب الاعادة فاذا هو مؤيد لما ذكر في سراج الفتوى  
 فليس عند مولا نالزاهد ام محمد تمييز بين الدلائل في ذلك طريقته هو موافق لما ذكر  
 في السراج ظان انه مخالف له وما ذاك الا بسبب الاضطراب الذي نشأ له خالة معاينة  
 السراج وما احسن قول الامام البوصيري رحمه في قصيدة البردة  
 في تذكر العين ضوء الشمس من رمد في وينكر الغم طعم الماء من سقم  
**قوله** او رينا فنية كاهن يايك فاعله هي الخ **اقول** قال الخطيب في شرح المنهاج فان قوى  
 خاين كنت الاصح المشعر بفتح قبايله والاى وان لم يقو الخلاف فاقول الصحيح

المشعر بضاد مقابله لضعف مدركه انتهى ليمت شعري لاى غرض ذكر مولانا الزاهد  
 سلمه الله تعالى هذه القاعدة فائق ذكرها على غرض ان هناك قولاً باستحباب الاعادة في جماعة  
 وذلك القول صحيح كما يدل عليه قول الروضة وامامنا صلى منفرها فلا تستحب له اعادتها  
 في جماعة على الاصح اهـ فذلك القول يكون في حقه مضراً غاية الاضرار والذاخراً من عيباً  
 اعانة الطالبين وإن ذكرها على غرض الاعتراض على صاحب السراج دام فيضه بأنه ينبغي  
 الافتاء بكراهة الاعادة او حرمتها على القول الصحيح الذي يكون في مقابلة الاصح بوجوبه  
 انه لا يجوز الافتاء بما يكون في مقابلة الاصح وان كان صحيحاً لانه من جملة الاقوال الضعيفة  
 قال البكري في حواشي فتح المعين نقلاً عن فتاوى الدمي اطلق واما الاقوال الضعيفة فيجوز  
 العمل بها في حق نفسه لاحق الغير ما لم يشدد ضعفها ولا يجوز الافتاء ولا الحكم بها والقول  
 الضعيف شامل بخلاف الاصح وخلاف المصنف وخلاف الاوجه وخلاف المتجه واما  
 خلاف الصحيح فالقالب انه يكون فاسداً لا يجوز اخذه انتهى فاعلموا انه قد تقدم  
 مراراً عن المنهاج وغيره ان من صلى لا يعيد هاهنا لا تستحب له اعادتها على الصحيح  
 (المسعر بضاد مقابله) فان اعادها رقت نفلاً وقد جرى مولانا صاحب السراج دام فيضه  
 على ذلك الصحيح فاي اعتراض عليه من ذكر هذه القاعدة فنامل قوله تنبيه اقول  
 يذكر مولانا الزاهد امر كهذا في هذا التنبيه تفصيل ما علم من قواعد الشافعية على ما في غير  
 الفاسد وهو الكاسد قوله اگر كوتى كيم امام نووى دم منهاج مابن تحرير فرمائے بن  
 ومن صلى عليه لا يعيد هاهنا على الصحيح اقول في هذا النقل زيادة وعبارة المنهاج هكذا  
 ومن صلى لا يعيد على الصحيح قوله يعنى جو شخص كه نماز جنازه بهيج يا اداء اتى اء اده  
 كرنى كومنغ فرمائے هين او پر مذهب صحيح ايكة اقول هذا ابو تان غليم على امام النووى

ورحمہ اللہ لان عبارتہ فی المنہاج ہکذا ومن صلی لا یعید علی الصحیح اھ قال المحلی فی شرحہ  
 ومن صلی لا یعید ای لا یتحب لہ الاعادۃ انتہی وکتب العلامة البرسی ما نصہ (قوله ای  
 لا یتحب الخ) ہی عبارة الروضة انتہی وھی من کتاب النوری رحمہ اللہ وقال العلامة الخطیب فی  
 فی معنی المحتاج بفتح المنہاج ومن صلی علی میت منفردا وفي جماعة لا یعید ہا ای لا یسن  
 اعادتها علی الصحیح انتہی وقال العلامة الرملي فی نہایہ المحتاج الی شرح المنہاج ومن صلی  
 علی میت جماعة او منفردا لا یعید ہا ای لا یتحب لہ اعادتها علی الصحیح فی جماعة ولا افراد  
 انتہی وکتب ع ش (قوله لا یتحب لہ اعادتها) ای فتكون مباحا انتہی نعم قد فہموا لکن الذی  
 دامر کہہ من قول المنہاج (لا یعید) ان الامام النوری ص منع عن الاعادۃ والحال انہ ما فہم  
 هذا المعنی احد من شراح المنہاج لا المحلی ولا الخطیب ولا الرملي ولا غیرہم قال العلامة للکرکي  
 فی حواشی المنہج القويم الصغری لا یطلب فعلہا (ای صلاة الجنازة) مرة بعد اخرى لکن  
 لا یتبع فعلہا وان لم یطلب انتہی قال الشیخ ابن جوف الایعاب وهذا لا یتقبل بہا  
 ای لا تفعل مرة بعد اخرى علی ما زعمہ الزکرکی وینفی حملہ علی ان المراد انہ لا یطلب فیہا  
 ذلك لانہ یتبع لما مر مرارۃ انتہی **قوله** اور بعض کتب میں شافعیہ کے کلمے ہیں  
 اگر کو نے بار تانی اعادہ کیا تو وہ نماز نفل ہوتی ہے او پر مذہب صحیح کے **اقول**  
 فیما یہا ربان النوری ص لم یفکر ذلک كما یعلم ما یأتی و وہہ هذا باطل فقد ذکر مولانا ذہب  
 کمرہ عن شرح المہذب المسمی بالجمع و هو من افضل کتب النوری ص وقوع المعاد نفا علی الصحیح  
 فلعلہ لم یعلم انہ من کتبہ ص کا تقدم **قوله** جب امام نووی اعادہ نہ کرے او پر مذہب صحیح  
 کے کر کے فرمائے تو اب مقابل سکا خطا ہی یا نہین **اقول** معنی ما قال النوری فی المنہاج  
 ومن صلی لا یعید علی الصحیح اھ ای لا یتحب لہ الاعادۃ علی الصحیح كما تفعل لکن الذی

۱۶  
 من کتبہ  
 ان یجمع  
 علی

عن المحلى فاذا لا يستحب له الاعادة على القول الصحيح المذكور في المنهاج وبه وقع الانشاء في مرجح الفتا  
 يكون في مقابلته لا قول الاربعة الفاسدة ومن جعلها قول مولانا الزاهد امام عبده بكرهه الاعادة  
 تارة وبمنها اخرى **قوله** اورجولوك **اقول** يعنى غير الامام النوى رحمه على ما في غيره الفتا  
 ووهده الكاسد كما تقدم **قوله** جب به قول صحيح هو او امام قوي كافر مان الصحيح كـ  
 مقابله مين خطاهو كايانين **اقول** هذا غلط فاحش منشأه عدم اطلاع علامة الزمان  
 وفحامة الاوان كاشف مسائل فقه الحنفية والثانوية الواقفة نكاح الاحاديث النبوية، ولما  
 الزاهد ام كرهه على كتب الشافعية اعلم انه على القول الاول المعبر عنه بالصحيح (وهو عندنا  
 الاعادة مطلقا) الشرح بفساد مقابله (وهو عندنا مطلقا) ونسبها لخصم دون اخر او كرها  
 او حرمها ان اعادها قيل تقع (اي المعادة) فلا (وهو الصحيح) وقيل (رفع) فرضا (وهو الصحيح)  
 قال في الايعاب فان اعادها وقت فلا كما في المجموع ثم نقل عن القاضى انها تقع فرضا كصلاة  
 الطائفة الثانية انتهى وقال المحلى في شرح المنهاج وقال فيه على الصحيح لرصلي ثانيا صحت صلاته  
 وان كانت غير مستحبة وتقع فلا وقال القاضى حين فرضا انتهى قال العلامة القليوبي (قوله  
 وتقع فلا) هو المعتمد انتهى على غير المعتمد تقع فرضا وهو قول القاضى حين وقال في التحفة  
 واذا اعاد وقت له فلا انتهى وكتب الشرياني ما نصه (قوله وقت له فلا) اي كافى بالمجموع وهذا  
 خارج عن القياس اذ الصلاة لا تتعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة  
 الطائفة الثانية انتهى وقال في المغنى وعلى الاول (المعبر عنه بالصحيح) وهو عدم سنية اعادتها  
 لوصلي ثانيا وقت صلاته فلا على الصحيح في المجموع وهذا خارج عن القياس لان الصلاة اذا  
 لم تكن مطلوبة لا تتعقد بل قيل ان هذه تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية انتهى اذا عرفت  
 هذا يتضح لك انه اختلف على القول الاول المعبر عنه بالصحيح في صفة وقوع المعاد فليل تقع فلا

المعبر عنه بالصحيح

وهو الصحيح وفيل نفع فرضا وهو غير الصحيح فاذا يكون في مقابلة القول بوقوعها انفلا القول  
 بوقوعها فرضا لا القول بعدم نوب لا إعادة كما توهم مولا نال الزاهد دام كرمه بل يكون هذا القول  
 الصحيح في مقابلة بقية الاقول الاربعة المذكورة في المعنى وغيره فتأمل آل هنا تمت المباحثة  
 في مسألة الشافعية رحمهم الله وشرع بعون الله تعالى في المباحثة في مسألة الحنفية رحمهم الله  
**قوله** به ضرورت شافعي مذهب كى تقليد كرك الخ **اقول** يفهم منه ان مولا نال الزاهد دام كرمه  
 قائل بجواز التقليد عند الضرورة ولكن يمنع عنه عند عدمها وهو باطل لعدم الدليل لذلك  
 بل الدليل الشرعي يقتضى جواز التقليد قال في رد المحتار ناقل عن التتبع للحق ابن الهمام  
 نلوا التزم مذهبنا معينا كابى حنيفة والشافعي فقيلا بلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم وهو  
 الغالب على الظن لعدم ما اوجب شرعا انت هي ملخصا قال شلوه المحقق ابن امير حاج بل الدليل الشرعي  
 اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليد فيه فيما احتاج اليه وهو ناسا لو اهل الذنار والسوال انما يتحقق  
 عند طلب حكم الحادثة العينة فاذا ثبت عند قول المجتهد وجب عمله به واما التزامه فلم يثبت  
 من السمع اعنباره ملزم ما اراه انتهى ما في رد المحتار فافهم ترشد **قوله** هرگز هرگز خفیه کجا نهن  
**اقول** هذا كلام واه ليس له دليل لان الفقهاء لم يمنعوا عن الارغال من مذهب المذهب  
 فضلا عن التقليد اذ كان لذالك غرض صحيح محمود شرعا كما لا يخفى على من له اطلاع على كتب الفقه  
 وذالك الغرض موجود في واقعة الفتوى وهو حصول الثواب بسيجي لذالك فزيد بيات  
 ان شاء الله تعالى فنأمل **قوله** حسباً كرهه وهى رد المحتار من كتاب الصلاة كاخيه من ه الخ  
**اقول** لم يفهم العلامة كاتف دناق مسائل فقه الحنفية مولا نال الزاهد دام كرمه ما في ذلك ولا  
 ما في الرد لانه ان علم ذلك حق العلم لم ينعرض على مولا نال المجيب دام فضله وهما انما انفلا عبارة لذالك  
 اولاً انه انقل ما كتب صاحب الرد قال في رد المحتار وكرهه تخريما وكل ما لا يجوز مكره وصلة مطلقا

ولو قضاء او واجبتا ونفلا او على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا لا شكر قنينة مع شروق العوام  
فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائز عند البعض او في من الترك كما في القنينة

وغيرها انتهى وكتب العلامة الشامي ما نصه قوله عند البعض اي بعض المجتهدين كالامام

الشافعي هنا قوله كما في القنينة وغيرها وعزاه صاحب المصطفى الى الامام حميد الدين عن شيخه الامام

المجوبى والى مسائمة الحلواني وعزاه في القنينة الى الحلواني والنسفي فسقط ما قيل ان صاحب القنينة

بناه على مذهب المعتزليين ان العاصي له الخيار من كل مذهب ما يهووه والصحيح عندنا ان الحق واحد

وان تتبع الرخص فسقاه انتهى فعلم ما ذكره صاحب الدر من انه لا يمنع العاصي من فعل صلاة الصبح

مع الشروق لانها جائزة عند الامام الشافعي رضي الله عنه آفة لا يمنع العوام من الصلاة على الجنازة

بعد ان صلى الولي فضلا عن الاقتداء خلف الشافعي الذي يعيد الصلاة عليه لانها جائزة في مذهب

الامام الشافعي رضي الله عنه فذكره مولانا الزاهد عن رد المحتار مؤيد لما ذكر في سلج الفتوى لانه

لم يفهم ما ذكره صاحب الدر ولا ما ذكره غيره لانه حصل له الاضطراب في اول الامر فلا مؤاخذة به

قوله خلاصة اسكاهيه كسب ساقط هو جكاوه جو كها كياتها الخ اقول نعم لما سقط ذلك

ثبت ان العاصي لا مذهب له بل مذهب مذهب مذهب مذهب عندنا معاشر اهل السنة والجماعة فما ذكره

في الدر المختار مبني على ذلك قال في رد المحتار قالوا العاصي لا مذهب له بل مذهب مذهب مذهب مذهب

وعلمه في شرح التحرير بان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال راجع بالمذاهب على حسب

اول من قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه اقواله واما غيره ممن تالانا نحن في احوال

لم يصير ذلك بحجج القول بقوله انا فقيه او نحوها انتهى قوله بل من دليل سر رد المحتار كجيب

صاحب دليل كدرد المختار كذا لا يردود هو اقول هذا مبني على عدم الفهم بل ما ذكره مولانا

المهكري مؤيد لما ذكره مولانا الجليل فيضه كما بينا سابقا قوله كذا كذا اسكو مذهب جيب كذا





انها مخالفة لظاهر الرواية نعم صحة سلامه رحم كانت مخالفة لظاهر الرواية فلذا قلنا اهل المدينة  
 لتكون سلامته صحيحة فلا وجه لعدم قول هذه الرواية لانه لا يلزم من كون الشيء مخالفا  
 للمذهب المخفية عدم جواز تقليده اذا كان ذلك موافقا للمذهب آخر قوله جواب دوسرا  
 كيولكر امام ابو يوسف رحمه فعل كنهه هونكا **اقول** هذا وهم فاسد وزعم كاسد لانه  
 قد ثبت عند محققه المخفية هذه الرواية عن الامام ابى يوسف رحمه الله حتى نقلوها في كتبهم  
 واستندوا بها على جواز التقليد بعد العلم انكارها لا يكون الامكان **قوله** يكونه  
 امام ابو يوسف مجتهد في المذهب **اقول** نعم هو مجتهد في المذهب ليس مجتهدا  
 مطلقا كابي حنيفة والثاني رحمه الله تعالى وكل من ليس مجتهدا مطلقا يجب عليه  
 تقليد المجتهد المطلق اما ابى حنيفة واما غيره من سائر المجتهدين رضي الله تعالى عنهم  
 قال في نهاية الزين في شرح قوة العاين ويجب على من لم يكن فيه اهلية الاجتهاد المطلق ان  
 يقلد في الفروع واحدا من الائمة الاربعة المشهورة انتهى وقال السيد العلوي في الفتاوى الكونية  
 واعلم انه لا بد للمكلف غير المجتهد المطلق من التزام التقليد لمذهب معين من مذاهب  
 الائمة الاربعة انتهى وقال فيها ايضا واما العالم الذي لا يبلغ رتبة الاجتهاد (المطلق)  
 فهو كالعامي في وجوب التقليد انتهى وقال العلامة الباجوري في تحفة المريد على جهره  
 التوحيد يجب على كل من لم يكن فيه اهلية الاجتهاد المطلق ولو كان مجتهدا مذهب او  
 فتوى تقليد امام الائمة الاربعة في الاحكام الفرعية وما جزم به الناظم هو مذهب  
 الاصوليين وجمهور الفقهاء والمحدثين واحتجوا بقوله تعالى فاستلوا اهل الذكوان كنتم  
 لا تعلمون فاجاب السوال على من لم يعلم ويترب عليه لاخذ بقول العالم وذلك تقليد له  
 انتهى فتشاع لامام ابى يوسف رحمه الله ان يقلد اهل المدينة كما ساع له تقليد الامام

له وعلقوا بالظاهر  
 كما سيجي بيان ذلك  
 عند البحث عن التيقن  
 فانهم  
 قد ثبت عند محققه  
 المخفية هذه الرواية  
 عن الامام ابى يوسف  
 رحمه الله حتى نقلوها  
 في كتبهم واستندوا  
 بها على جواز التقليد  
 بعد العلم انكارها لا  
 يكون الامكان قوله  
 يكونه امام ابو  
 يوسف مجتهد في  
 المذهب اقول نعم  
 هو مجتهد في  
 المذهب ليس  
 مجتهدا مطلقا  
 كابي حنيفة  
 والثاني رحمه  
 الله تعالى وكل  
 من ليس مجتهدا  
 مطلقا يجب  
 عليه تقليد  
 المجتهد المطلق  
 اما ابو حنيفة  
 واما غيره من  
 سائر المجتهدين  
 رضي الله تعالى  
 عنهم قال في  
 نهاية الزين  
 في شرح قوة  
 العاين ويجب  
 على من لم يكن  
 فيه اهلية  
 الاجتهاد  
 المطلق ان  
 يقلد في  
 الفروع  
 واحدا من  
 الائمة  
 المشهورة  
 انتهى وقال  
 السيد العلوي  
 في الفتاوى  
 الكونية واعلم  
 انه لا بد  
 للمكلف  
 غير  
 المجتهد  
 المطلق  
 من  
 التزام  
 التقليد  
 لمذهب  
 معين  
 من  
 مذاهب  
 الائمة  
 الاربعة  
 انتهى  
 وقال فيها  
 ايضا واما  
 العالم  
 الذي  
 لا  
 يبلغ  
 رتبة  
 الاجتهاد  
 (المطلق)  
 فهو  
 كالعامي  
 في  
 وجوب  
 التقليد  
 انتهى  
 وقال  
 العلامة  
 الباجوري  
 في  
 تحفة  
 المريد  
 على  
 جهره  
 التوحيد  
 يجب  
 على  
 كل  
 من  
 لم  
 يكن  
 فيه  
 اهلية  
 الاجتهاد  
 المطلق  
 ولو  
 كان  
 مجتهدا  
 مذهب  
 او  
 فتوى  
 تقليد  
 امام  
 الائمة  
 الاربعة  
 في  
 الاحكام  
 الفرعية  
 وما  
 جزم  
 به  
 الناظم  
 هو  
 مذهب  
 الاصوليين  
 وجمهور  
 الفقهاء  
 والمحدثين  
 واحتجوا  
 بقوله  
 تعالى  
 فاستلوا  
 اهل  
 الذكوان  
 كنتم  
 لا  
 تعلمون  
 فاجاب  
 السوال  
 على  
 من  
 لم  
 يعلم  
 ويترب  
 عليه  
 لاخذ  
 بقول  
 العالم  
 وذلك  
 تقليد  
 له  
 انتهى  
 فتشاع  
 لامام  
 ابى  
 يوسف  
 رحمه  
 الله  
 ان  
 يقلد  
 اهل  
 المدينة  
 كما  
 ساع  
 له  
 تقليد  
 الامام

إلى حنيفة رحمه الله فأمل **قوله** أنكم أئمة اجتهدوا خلافكم كما هو جوازهم  
**أقول** لم يوجد في واقعة الامام أبي يوسف رحمه الله مخالفة لاجتهاده حتى يقال إنه  
 لا يجوز له المخالفة لاجتهاده لأنه لما أخبر رحمه الله بغارة مينة في بلاد الحجاز وجد صلاة  
 فاسدة على مذهب الحنفية وصحتها على مذهب أهل المدينة فآخذ بقولهم على سبيل التقليد  
 لا على سبيل الاجتهاد فضلا عن المخالفة فيه كما يدل عليه قوله رحمه الله فآخذ بقول اخواننا  
 من أهل المدينة الخ فثبت من فعله هذا جواز التقليد بعد العمل بل جواز التلويح ما فهم  
**قوله** وأوركها صاحب المختار شارح الدر المختار بحث رسم المفتي من أن المجتهد ما مور  
 بالعمل بمقتضى مذهبه اجاب **أقول** في دعوى إجماع كلام وسيأتي بيان ذلك **قوله** وحكم  
 بخلاف اجتهاده كان باطلا اتفاقا **أقول** قال في الدر المختار وإن الخلاف خاص بالحق  
 المجتهد هو كتب العلامة الشامي ما نصه (قوله وإن الخلاف) أي بين الامام وصاحبيه  
 فيما إذا قضى بغير رأيه عمدا هل يغذ فعنده نعم في أصح الروايتين عنه وعندهما لا كما  
 في التحريم وقال شارح رض في الهداية والمحيط على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في العمد  
 والنسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخانية من أن الفتوى على قوله لأن المجتهد  
 ما مور بالعمل بمقتضى مذهبه إجماعا وهذا خلاف مقتضى مذهبه وقد استشكل بعضهم هذه  
 المسئلة على قول الأصوليين أن المجتهد إذا اجتهد في واقعة بحكمه ممتنع عليه قلبه بغيره فيها  
 اتفاقا والخلاف في تقليده قبل جهته فيها والأكثر على المنع فهذه المسئلة تبطل دعوى  
 الاتفاق واجاب في التحريم بأن قول الامام بالنفاذ لا يجب حمله على هذا القضاء نعم  
 وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه وحيد عندنا لا شك  
 فإنهم انتهى إذا عرفت هذا يتبين لك أن هذه المسئلة مختلف فيها لا أنها مجمع عليها

له لأن صلوات  
 لا تنزل على من عصى  
 الحنفية ولا على من  
 عمل بالمدينة  
 كما هو الظاهر  
 صريح صاحب  
 القل السند  
 ٢٥

ومع هذا لا فائدة بها لمولانا الزاهد لانها متعلقة في الحكم بخلاف الاجتهاد وما نحن فيه  
 ليس من قبيلها لانه مسألة التقليد وبينهما فرق فاما قوله لو كرهنا حجة الاسلام فاجابوا  
 من الخ **اقول** في هذا النقل غلط اذ عبارة الاحياء هكذا الريد هب احد  
 من المحصلين الى ان المجتهد يجوز له ان يعمل بموجب اجتهاد غيره ولا ان الذي اتى اجتهاده  
 في التقليد الى شخص اياه افضل العلماء ان له ان يأخذ بمذهب غيره فينتقد من المذاهب  
 الطيبة عنده بل على كل مقلد اتباع مقلده في كل تفصيل فاذا مخالفته للمقلد متفق على كونه منكرا  
 بين المحصلين انتهى فحاصل مضمون ما في الاحياء امور الاول عدم جواز عمل المجتهد بموجب  
 اجتهاد غيره والثاني عدم جواز اخذ مذهب غير من رآه افضل والثالث وجوب اتباع  
 كل مقلد مقلده في كل تفصيل مخالفته منكرا بين المحصلين اما الاول ففيه كلام كما تقدم  
 واما الثاني ففيه كلام ايضا بل هو ضعيف قال الملا على القاري في شرح عين العلم وعجمل الكلام  
 في امر هذا المقام ان تقليد افضل الفضل باقتناع العلماء الاعلام وقيل بل يتعين وهو  
 ضعيف لعدم قوله تعالى واسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله عليه السلام اصحابي  
 كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ولذا قيل من تبع عالمنا لقي الله. اما انتهى واما الثالث ففيه  
 كلام ايضا كما سيأتي بيان ذلك **قوله** لو كرهنا حجة الاسلام فاجابوا  
 به تقليد كثرنا جازيه قول صحيح **اقول** يفهم من هذا ان مولانا الزاهد ام كرمه  
 قائل بجواز التقليد على الصحيح ولو عند عدم الضرورة الا انه يحمل ذلك على ما في نزاع الفلاس  
 وهو الكاسد وذلك الحمل ليس بمستقيم كما يجيب بيان ذلك **قوله** جواب يه قول  
 مبني هو او قول مقدر **اقول** قال في الانصاف واعلم ان الناس كانوا  
 في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه قال ابو طالب المكي

فان لم يكن  
 بسفهم  
 ان يعقل  
 اهل الدنيا  
 كما سألوه  
 ان يعقل  
 ابا خفيصة  
 كما تقدم

في قوت القلوب من الكتب المجموعات محدثة والقول بمقالات الناس الغتيا بمذهب الواحد  
 من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهب لم يكن الناس قد يما على ذلك  
 في القرنين الاول والثاني انتهى ثم قال وبعد المأئين ظهر فيهم التمدد للجهتدين باعيا  
 وقتل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه وكان هذا هو الواجب في ذلك الزمان اهرن  
 قال فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب زمان واجبا في زمان اخر مع ان الشرع واحد  
 فليس قولك لم يكن الاقتداء بالمجتهد المستقل واجبا في زمان واحد الا قوله متاقتضاهما فتا  
 قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية تاجم  
 على ذلك اهل الحق ومقدم الواجب واجبة فاذا كان للواجب طرق متعددة وجب تحصيل طريق  
 من تلك الطرق من غير تعين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك الطريق بخصوصه انتهى  
 فالواجب الاصل لم يتغير الا انه كان لذلك طرق الى المأئين وبعد المأئين كان لذلك طريق  
 واحد وهو التمدد بمذهب معين فلو ان الذي كان عليه الناس الى المأئين هو عدم  
 التمدد بمذهب معين والذي كانوا عليه بعد المأئين التمدد بمذهب معين فلا بد ان منه  
 (اي ما كانوا عليه بعد المأئين) عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر اذا التمدد بمذهب معين  
 موجود في صورة تقليد المقلد لمذهب آخر فلا يستقيم حمل القول بجواز التقليد لمذهب آخر  
 على ما كان عليه الناس الى المأئين اذ ليس فيه التمدد بمذهب معين فضلا عن تقليد المقلد لمذهب  
 آخر فاما مل قوله مكر تقليد مذهب معين كما كرنا علماء متأخرين كزبدك ضروريات دين  
 هو قول التقليد لمذهب معين موجود ايضا في صورة تقليد المقلد لمذهب آخر كما ذكرنا قوله  
 اور اس طرح سے مولانا شاہ ولی اللہ کتاب انصاف میں لکھے ہیں اقول وقد نقلنا عبادة الانصاف  
 سابقا وبيتنا انه لا يهزم منها جواز تقليد المقلد لمذهب آخر بل يهزم منها جواز

قوله اور وحيي المختار والاد والمختاركم باب التزمين كما هي اقول هذه مسألة الاقتداء ومختار  
مسألة التقليد طيب لولا نال الزاهد ام كرمه تميز بينهما فيقل كل ما به له في حالة اضطرابه  
ثم يحصل من مسألة الاقتداء تأييد لواقع صريح الفتوى قال في رد المحتار عن البحر وظاهر الهداية ان  
الاعتبار لا اعتقاد المقتدى ولا اعتبار لا اعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشا فني آه من امرأة ولم يتوضأ  
فالاكثر على الجواز وهو الاصح كافي الفتح وغيره وقال الهند ان وجعته لا يجوز روجحه في النهاية بانه  
اقبل لان الامام ليس بمصل في شرعه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به وروى بان المعتبر في حق المقتدى  
رأى نفسه لا غيره وان ينبغي حل حال الامام على التقليد لثلاثة الخوارج الحرة بصلاته بلا طهارة في رعيه  
ان قصدك ذلك اهر النظر يا مولانا في قولنا ينبغي حل حال الامام على التقليد اه فانه مرجح في جواز  
التقليد الى ميم القيمة فكيف يحتمل على ما كان عليه الناس في القرن الاول الثاني قال في التمهيد على قول  
الهند ان يصح الاقتداء وان لم يحطاه وظاهر الجواز وان ترك بعض الشرط عندنا لكن ذكر العلامة  
فوج افندي ان اعتبار رأي المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه انما الخلاف لما في اعتبار رأي  
الامام ايضا فالحنفى اذا رأى في ثوبه شئ مني لا يجوز اقتداء به اتفاقا وان رأى نجاسة  
قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها ما فزع على رأى الامام والمعتبر مريضها اه وفيه نظر فظهر  
تقريبا هذا انتهى ما في رد المحتار قوله ذكر العلامة افندي الخ اقول عبارة رد المحتار هكذا ذكر  
العلامة فوج افندي الى اخو ما ذكرنا تقريبا فقط لفظ فوج من قوله مولانا الزاهد دام كرمه لانه  
اتي بفي الترجمة وسقط الالف واللام ايضا من الامام وكيف لا يسقط ذلك والحال ان مولانا في حالة  
الاضطراب فما علم ان في قول العلامة فوج افندي نظر احكامه ذلك عن صاحب المدة وبين ذلك بقل  
وهذا بناء على قول الهند اني بقرينة قوله كما لو اقتدى الخ ومقتضاه ان المعتبر رأى الامام فقط  
وهذا يخالف ما تقدمناه انما فوج افندي انتهى على قول الهند اني بقرينة قوله لا خلاف

خلفه الشافعي الذي يعيد الصلاة على الميت أو يصل على الغائب لأن المعتبر عنه رأى لا مأم فقط في صحة الصلاة في أي إمامية مجزئة لا فتاء به كما كان في رأى المعتزلة فإذا اجماع لا اعتراض إلا أنه لا يفتى بقول الهذلي أنه لا خلاف لا صحيح فنامل قوله أو كما ذكرنا من كتاب القضاء من كشرج ذهبانية من الخ أقول هذه مسألة القضاء بخلاف مذهب وما نحن فيه مسألة التقليد فلا يبرأ هذه العبارة هنا قوله لا ينفذ اتفاقا أقول في عدم نفوذه اتفاقا نظر لا ينفذ على أحد الروايتين عن الإمام كما في رد المحتار قوله أو ما على رأي شرح ابن المنذر من كنه هين أقول ينقل مولانا الزاهد عبارات الكتب غالباً من بعض المسائل التي فيها أهل هندستان لا يفتوا عن تلك الكتب فكان عليه أن يقول قال فلان الهندستاني في الرسالة الفلانية تأمل عن الكتاب الفلاني في حيث تكون الذمة على ذلك الهندستاني إلا أن مولانا يستحي أن يقول كذلك لأن زيداً على عهد الطائفة على الكتب تحفظ شيئاً وهو الاستحباب عن الدلالة على عدم الاطلاع على الكتب ومما يتبعه أشبهها أنه تكون ذمة أطهار عبارات الكتب على مولانا إذا طلب الخضم ذلك ومنها أن تكون الاعتلا الواقعة في نقل العبارات منسوبة إلى مولانا ومنها أن تكون مولانا وضاعاً وكذا إذا لم توجد العبارات في تلك الكتب إلى غير ذلك من المعاسد ولنقص ما قلت

حفظت شيئاً خلت عنك أشياء	والعبد يضرب لا يكفيه إجماع
<p>قوله فلان لمزيد مذهباً كان خيفة الشافعي رحمه الله عليها فلان وعليه الاستمرار فلا يقلد غيره في مسألة من العلم انتهى أقول قد تصفنا شجرة عين العلم للملا على القاري رحمه الله من أوله إلى آخره نأوجد نافية هذه العبارة التي فيها ركازات تلطها منها مصنوعة من بعض الأصناف بل وجدنا عندنا الاحتساب في أبواب الشافعي من ذلك الشرح ما نصه لا يحتسب إلا في المتفق على كونه متكرراً فكل ما هو في محل الاجتهاد فحسبه فيه (كما كل الشافعي رحمه الله الضبط) فليس للتحقق أن ينكر عليه أكله</p>	

وكذا في أكل الضيع وموتك التسمية هذا ولا الشافعي إن ينكر على الحنفية به التبيين الذي ليس  
بمسكوناً وله ميراث ذوى الأرحام وجلسه داراً خذها بشفعة الجوارح غير ذلك من مجاري  
الاجتهاد فاعلم أن الشافعي أفتى بأشرب لبنيد أرنيح بلا ذوى ويطأ زوجته وأرى الحنفية حنفياً  
يلعب بالشرنج أو يلعب الشرب في محل النظر كما في الأحياء والأطهر أن له الحسبة والأناكار  
أذ لم يذهب أحد من المحصلين إلى أن المجتهد يجوز له أن يعمل بموجب اجتهاده غيره ولا أن الذي ربي  
اجتهاداً أو التقليداً لا يخص بأه أفضل العلماء إن له أن يأخذ به غيره فينتقد من المذهب طبعاً  
عنده بل على كل مقلد اتباع مقلده في كل تفصيل فافهم مخالفة المقلد متفق على كون منكر أبي الحاصلين  
وهو عاص بالخالفه إلا أنه جوزه له تقليد غيره من الأئمة في بعض المسائل فإذا اعتذر وقال أنا مقلد  
لشافعي أو الحنفى في هذا الباب يرتفع عنه الاحتساب والله أعلم بالصواب وقد ذهب جميع الأمة  
لاحسبة إلا في مثل الخمر والخمرية وما يقطع بكونه حراماً كالميتة والدم وما أجمع على تحريمه حيث  
جوزها الكل مقلدان بخلاف من المذهب ما إذا رفقاه ولعل وجه كلامهم ما ورد من أن الله سبحانه  
يجب أن يؤتى رخصه كما يجب أن يؤتى عزائمه وقد قال تعالى فليعلموا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون  
فمن تبع ما لمالقى الله سالماً من المعلوم أن الله سبحانه ما كلف أحداً أن يكون حنفياً أو مالِكياً  
أو شافِعياً أو حنبلياً بل كلفهم أن يعملوا بالكتاب لسنة أن كانوا علماء وأن يفتلوا العلماء إذا  
كانوا من الجهالة انتهى فلعل بعد هذا البيان بيان ألا فاذ الذي يكون وجهها عند العلامة  
على القاري رحمه الله هو جواز تقليد المقلد لمذهب آخر لا الاستمرار على مذهبه حداً بخط  
ما ذكره مولانا الزاهد أم كرمه (من عدم جواز التقليد في مسألة من مسائل غاية الخطأ  
قولهم أو فرما ياملا على قارىءه أن يقرأ رسالة من جو مؤلفه جواب بن قفال كما أقول  
ينبغي لمولانا الزاهد أم كرمه أن يظهر ذلك الكتاب لنا وجدنا في بعض الرسائل التي ألّفها بعض



أهل هندستان عند نقل هذه العبارة بدل القتال امام الحرمين وان لم يظهره يكون كلامه  
 هذا راجحاً الغيب قوله بل وجب لي كما ان يبين مذهبا من هذه المذاهب امامه الشافعي  
 في جميع الفروع واما مذهب مالك واما مذهب الشافعي او غيره فلم يفسر له ان يتخذ من مذهب  
 الشافعي ما يراه الخ اقول لان في هذا الاختال تتبع الرخص وهو فسق واما التقليد فليس فسق  
 بل يحصل له اجر و ثواب لانه كان ذلك لغرض صحيح محمود شرعا كما تقدم فوجاهة بين دعوى ان  
 الزاهد ام كرمه دليله بعد كما بين السواء والاض قوله اور فرمايا علامه قسطنطيني جامع  
 رومين قريب كتاب الاشربة اقول بين ان شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا النقل قوله  
 واعلم ان من جعل الحق منفعة كما المعتزلة الخ اقول ان الحق واحد متعدي ما اختلف فيه  
 عندنا ايضا معاشر أهل السنة والجماعة الا ان الصحيح عندنا ان الحق واحد قال في رد المحتار  
 والصحيح عندنا ان الحق واحد اه قوله ومن جعل واحدا كعدا انا اقول اي الذين يؤخذ  
 بقولهم ويكون ذلك القول صحيحا عند أهل السنة والجماعة قوله فلو اخذ من كل مذهب  
 مباح صار فاسقا تا اقول لان فيه تتبع الرخص وهو فسق نعم انه ليس بفسق عند الرسل  
 وان كان اثما كما قدمنا قوله فيجب المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا الخ اقول فيه كلام  
 يأتي بيان ذلك قريبا قوله ومشائخنا قالوا ان مذهبا صوابا يحتمل الخطا الخ اقول  
 هذا مبني على الضعيف قال في رد المحتار اذا علمت ذلك ظرك ان ما ذكره من التسفي من وجوب  
 اعتقاد ان مذهبه صوابا يحتمل الخطا مبني على انه لا يجوز تقلب المفضل وانه يلزم التزمون<sup>هية</sup>  
 وان ذلك لا يتأتى في المعاني وقد آيت في آخر فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه  
 سئل عن عبارة النسفي المذكورة ثم حرر ان قول ائمة الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبني على  
 الضعيف من انه يجب تقليد الاعلم دون غيره والاصح انه يتخير تقليد اي شاء ولو مفضلا

وان اعتقد كذا لك وحيث فلا يمكن ان يقطع او يظن انه على الصواب بل على المقلدان يعتقد  
ان ما ذهب اليه امامهم من الحق انتهى **قوله** كما في المصنف **اقول** هو لا ما لا ينفي  
الحكم المختار وفيه وعلى عبارته جرى الكلام قيل هذا في رد المحتار **قوله** اورف ما ياشيخ **عنه**  
شعراي مالك في ميزان خضري مين **ان** **اقول** في هذا النقل حذف وغلط وعبارة القطب الشعراي  
في الميزان الصغرى المعروفة بالميزان الخضرية هكذا واعلم انه لا ينافي ما ذكرناه (وهو قوله رحمه  
الحق تعالى لم يكفنا ما اشق علينا ابدا ونحو تابعون ما نحن مشرعون وكل من شدد شدد الله عليه  
كما ثبت في الصحيح ومن شق على الامة فقد شق على دماءه صلى الله عليه وسلم اه الزام العلماء للعامة  
بالترامه مذهب معين وان كان لم يرد بذلك شرع بخصوصه لا فقه ما الزومهم بذلك الارجحة بهم  
من باب انكارنا باختلاف المقلدين فلو لا الزامهم العامي بذهب معين لفضل عن طريق الهدى انتهى  
اذ اعرفت هذا ظهر لك انه لا دلالة في ما ذكره مولانا الزاهد او كرمه عن القطب الشعراي رحمه الله  
على عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر لان حاصل كلامه رحمه الله ان ورود الاعمى اضطر على التذهب  
بذهب معين بانه نشد يد على الامتثال فمع بانه لو لا ذلك لفضل العامي عن طريق الهدى لا عدم جواز  
تقليد المقلد لمذهب آخر بل التذهب بذهب معين موجود في ذلك التقليد نعم فهم مولانا الزاهد  
من الالتزام بذهب معين لانه لا يجوز الانتقال منه الى مذهب آخر فذهب هذا باطل لا يوجد  
في الانتقال ايضا التذهب بذهب معين كما ذكرنا بالشرعية لا يكمل العمل بها ان يتقيد بذهب  
على ما قاله القطب عبد الوهاب الشعراي رحمه الله في الميزان الصغرى ان مجموع المذاهب الشرعية  
يعنيها وان الشرعية لا يكمل العمل بها ان يتقيد بذهب احد انتهى فافهم فان هذا قد قصر **قوله**  
اما من لم يصل الى شهود عين الشرعية **المر** **اقول** هذا مقابل ما ذكره القطب الشعراي رحمه الله  
في تلك الميزان بقوله فعلم ان كل من وصل الى شهود اتصال جميع المذاهب بالشرعية المطهرة

لا يؤثران بتقيد بمذهب واحد وان تقيد فانما ذلك من باب التطوع بالاختيار لكونه اسهل  
 وحوط مثلاً والى ذلك الاشارة بقول الامام الاعظم ابن حنيفة رضي الله عنه ما جاءنا عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بان هو ابي فعلى الرأس والعين وما جاءنا من مذاهب اصحابه  
 تخيرنا وما جاءنا عن غيرهم فخيرهم فخير رجال وهم رجال فانه اشار الى ان العبد ان يختار من المذاهب  
 ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اما من لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى فيجب عليه التقيد<sup>عليه</sup>  
 بمذهب واحد كما تقر به خوفاً من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم وكلامنا انما هو  
 مع العلماء الاكابر الذين تجروا في علم الشريعة انتهى فاحصله ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد يجب عليه  
 التقيد بمذهب واحد بخلاف من بلغها فلا يلزم منه عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر ووجوب  
 الاستقرار على مذهب واحد اذ لم يعدم في هذا التقليد التقيد بمذهب واحد فامل قوله كما  
 على الخواص في وثيق عبد الوهاب الشعراني كما في المقول عبارة الميزان الصغير هكذا سمعت  
 سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ما امر العلماء الطالب والمريد بال التزام مذهب واحد او شيخ  
 واحد الا تقرى بالهتري عليه حتى يصل الى عين الشريعة الخ انتهى فاحصله انه ينبغي الطالب  
 والمريد التقيد بمذهب واحد او شيخ واحد الى يصل الى عين الشريعة فاذا وصل اليها فلا حاجة  
 الى ذلك التقيد بل يكون غير متقيد بمذهب فاذا عرفت هذا ظهر لك انه لا دلالة في عدم جواز  
 تقليد المقلد لمذهب آخر فان التقيد بمذهب واحد موجود ايضا في صورة تقليد المقلد لمذهب آخر  
 فاذن منشأ الاستدلال بما قال العلامة القطب عبد الوهاب الشعراني رحمه الله من شيخنا علي الخ  
 رحمه الله في الميزان الصغير على عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر عدم النعم قوله اذكر كما  
 حموي في شرح اشباه مين كتاب التعزيمين وفي الفتح والوان المستقل من مذهب الى مذهب  
 باجتهاد وبرهان انهم يستوجب التعزيم فبالبرهان واجتهاد اولى انتهى اقول لم يرتض بذلك

وضع في طريقه  
 الزاهد  
 يد هذا  
 لغة القليد  
 ١١

الحوى بل قال بعد ذلك وفيه ما لا يخفى انتهى قال في رد المحتار عن التاترخانية ولوان رجلا  
 يرى من مذهب باجتهاد وضع له كان محمودا ما جزم اما الانتقال غيره من غير دليل بل لما عيب  
 من عرض الدنيا وشهواتها هو المذموم الاثر المستوجب للتأنيب والتعزير لا ريب ان كتابه المنكر في الدين  
 واستحقاقه بد بينه ومذهب انتهى على ان صاحب فتح القادة بعد ذلك النقل حمل الاجتهاد على الحق  
 وتحكيم القلب حمل الانتقال من مذهب الى مذهب الموجب للتعزير على تتبع الرخص حيث قال لا بد  
 ان يراد بهذا الاجتهاد معنى الحقري وتحكيم القلب ان العاقل ليس له اجتهاد انتهى ثم قال والغالب  
 ان هذه الزامات منهم لكنا ناسر عن تتبع الرخص والاخذ العاقل في كل مسألة بقول جمهور  
 اخف عليه انا لا ادرى ما يمنع هذا من النقل العقل انتهى ثبت انه ليس لمنع تقليد المقلد للمذهب  
 آخر دليل لا نقل ولا عقلي فاذنهم قوله كناه في اقول وهذه الترجمة غلط لان لفظ انهم  
 اسم فاعل لا مصدر فتوهم مولا فالزاهد امر كره بسبب عدم كتابة المدعي عليه انه مصدر  
 ولم يحط في باله انه لا يوافق الخبر للبتدأ على هذا التوهم الامحار الحذف كيف يقدر مؤنذاكم  
 على فهم ما في الكتب التي تكون مكتوبة بخطوط العرب فانه لا تكون فيها غالبا النقط فضلا عن  
 بل يكون بعض الحروف غير مكتوب بنهاية قوله رفع الشاعن وقت العصر والعاشاين اقول  
 اسم تلك الرسالة رفع الشاعن وقتي العصر والعاشاين اقول وجب على مقلد ابن حنيفة النخ  
 اقول هذه العبارة متعلقة بما قبل لان عبادة رفع الشاعن هكذا وحيث ثبت ان وقت العصر  
 اذا صار ظل كل شيء مثليه انه مذهب ابن حنيفة رحمه وصححه المشايخ واخاروه فوجب على  
 مقلد ابن حنيفة العمل به ولا يجوز له العمل بقول غيره لما نقله الشيخ قاسم في تصحيحه النخ  
 قوله انه لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق اقول قال في رد المحتار وهو  
 محمول كما قاله ابن حجر الرملي في شرحيهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما اذا بقي

من آثار الفعل السابق أثر يؤيد إلى تلغيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذهبين كتقليد الخ  
 في سمع بعض الراس مال في طهارتك كل في صلاة واحدة وكما افترق بين نونة زوجته بطلاقها  
 مكرها ثم تلحق اختها مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم افناه شافعي بعدم الحنف فيمنع عليه  
 ان يطأ الاول مقلدا للشافعي والثانية مقلدا للحنفي وهو محمول على منع التقليد في تلك  
 الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما لو صلى على  
 بسبح ربيع الرأس مقلدا للحنفي فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكي واما  
 لو صلى يوما على مذهب واحد وان يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على ان في نحو الاتفاق  
 نظر فقد حكم الخلاف فيجوز اتباع القائل بالجواز كما افاده العلامة الشرنبلالي في العقد المثل  
 ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز وكلام طويل فتوصل ما ذكرناه انه ليس  
 الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما علمه على مذهبه مقلدا في غير امام  
 مستجما لشروطه ويعمل بما من متضادين في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالآخرى ليس له  
 ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لا زامضاء الفعل كما مضاء القاضي لا يفتقر قال ايضا  
 ان له التقليد بعد العمل كما اذا صلى طائفة على مذهب فقتل بطلانها في مذهب صحبتها  
 على مذهب غيره فله تقليد ويجتزئ بتلك الصلاة الخ انتهى قوله يعني طريق علماء متأخري  
 كأدب جوتنين مذهب حاكمه بخلاف علماء متقدمين كزديك انك في مذهب جاتين  
 اقول لا يلزم ما عليه المتأخرون عند جواز تقليد المقلد لمذهب آخر اذا التزم مذهب معين  
 واحد هو موجود ايضا في صورة التقليد كما بينا ذلك قوله امر كما شاف في الله دهلوي في  
 كتاب ابنه ايضا من الخ اقول وقد نقلنا سابقا عبارة الانصاف بالتمام والكمال فلا يلزم  
 منها عند جواز التقليد عند المتأخرين بل فهم منها جواز التقليد لان الواجب هم التزم مذهب معين

وهو موجود ايضا في صورته التقليد كما بينا كرات وكرات قوله غير مجعيا اقول عبارة الانصاف  
غير مجعيا قوله غير مجعيا المذهب اقول عبارة الانصاف ظاهر في المذهب قوله برفق  
معلوم هو ان نقول معتبره من مذهبنا اهل سنت جماعت كما وجوب تقليد مذهبنا علم جدا  
كاهي اقول نعم هو لا ينافي حوازا التقليد ان التقليد لم يطلعه ام واحد يوجد ايضا في صورته تقليد  
التقليد لم يطلعه اخر قوله او ركا فتاوى عالم الكبرى بين كتاب غير مجعيا خفي او نقل الى المذهب الشافعي  
يعز الخ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هو محمول على ما كان ارتحاله لغرض من اعراض الدنيا و  
شهورها مخيفة ان يكون مذهبنا استوجب للتأديب والتعزير لا ركا به المنكر في الدين ستمفنا  
بدينه ومذهبنا وهذا بخلاف ما اذا كان ارتحاله لغرض صحيح محمود في الشريعة فينبغي الاحتياط  
للتأديب والتعزير بل يكون مأجورا ومثابا قال في رد المحتار قوله ارتحل الى مذهب الشافعي

يعز (اي اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا انتهى قوله او ركا فتاوى بين ليس للعامة ان يتحول  
من مذهب الى مذهب يستوي فيه الحنفى والشافعي انتهى اقول عبارة الفتية هكذا ليس

للعامة ان يتحول من مذهب الى مذهب يستوي فيه الحنفى والشافعي وقيل لمن انتقل الى مذهب  
الشافعي رحمه الله ليزج له اخاف ان يموت مسلويا لا يمان الا هاتين بالدين الحنفية قد زده انتهى  
فهذا يدل على انه ليس على اطلاقه بل هو محمول على الا هاتين بالدين على ان العامة لا مذهب له

بل مذهب مذهب مذهب لا يكون الشخص بمجرد قوله انا حنفى او شافعي حنفيا او شافعيا كما  
لا يكون بمجرد القول انا حنفى او شافعي كما قلناه قوله او ركا جلال الدين سيوطي جزيل الموهب  
مبين قال من مذهب المالكية من تحول اليوم من مذهب فقبس ما صنع اقول في هذا النقل غلط

وسقاة لا يتلق بالجاهل فضلا عن الزاهلة في عبارة السيوطي في جزيل الموهب هكذا او ركا قال  
من مذهب المالكية اليوم من تحول عن مذهب فقبس ما صنع واطلق ولم يعيد فقبس ما صنع لان ما صنع

مذهب الشيخ جمال الدين ابن الحاجب لم يقبل بذلك انتهى اذ اظهر هذا ساغ لنا ان نقول بنسبها  
 صنع مولانا الزاهد دام كرمه وفي الميزان الكبرى للعلامة القطب عبد الوهاب الشعراني ما نصه  
 وان قل احد من اللكيات لم ينسب ما صنع من ينقل من مذهبهم الى غيره قلنا له بنسب ما قلت ان  
 امام مذهبك الشيخ جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله والامام العراقي جيزا ذلك فقولا هذا  
 تعصب محض فان الائمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب انتهى قوله  
 اورد لها طحاوي شرح در المختار مين بحث شفق مين قال صاحب الهداية في التجنيس الواجب  
 عندي ان يغني بقول ابي حنيفة على كل حال اقول هذا ابيان ما يغني به عند اختلاف الاما  
 وصاحبه فلا تعلق له بما نحن فيه اذ عبارة الطحاوي هكذا فان قيل اذا كان الامام في جانب  
 وصاحبه في جانب اخر فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقولها قلت اجيب عن الله  
 بجوابين الاول انه مقيد بما اذا كان الفتوى مجتهدا اما اذا لم يكن مجتهدا فالاصح ان يغني بقول  
 الامام مطلقا كما صرح به الفتاوى السراجية والثاني انه قول بعض المشايخ واما البعض الاخر  
 فلا يرى الاخذ بقولها مع وجود قولهم صاحب الهداية فانه قال في التجنيس الواجب عندي  
 ان يغني بقول ابي حنيفة على كل حال انتهى قوله اورد كما فتاوى عالمكيري مين كتاب قضا مين  
 هذا اكثر في القاضي المجتهد واما المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة مثلا <sup>مسئلة</sup> **القول** مدته  
 القضاء بخلاف ذراية وبخلاف مذهب فائ تعلق لها تخفيفه <sup>قال</sup> قوله اورد كما صاحب بحر في رسالة  
 المذكورة مين قال ابن الهمام في فتح القدير بهذا ظهرا ان الصواب ما ذهب اليه ابي حنيفة **ثم اقول**  
 في هذا التعليل تهيئة عبارة دفع الشك هكذا فقد علمت من هذا ان مذهب ابي حنيفة ردي في ذلك  
 وقت الضرر هو الاحتياط وقد صرح المحقق ابن الهمام في شرح الهداية ان الاحتياط هو العمل  
 بأقوى الدليلين وان العمل بواجب فظهر بهذا ان الصواب ما ذهب اليه ابي حنيفة به <sup>لأن</sup>

العمل برعلي مقلد ير واجب والافتاء بغيره لا يجوز لهم لأنه لا يرجح قول صاحبها واحد على قوله  
 الآخر لوجوب وهو أضعف دليل إلا ما رحم الله وأما الضرورة والعمامة كترجيح قولها في الزنا  
 والمعاملة الزم انتهى فإذا عرفت هذا تبين لك أن ما نقله مولانا الزاهد دام كرمه لا يتعلق بما  
 نحن فيه لأن ما ذكره متعلق بتدريج قول الإمام على قول الصاحبين عند الاختلاف وما نحن فيه  
 متعلق بالتقليد قوله وأورد فرما بإجرا العلوم عبد العل في شرح تحرير الأصول مبن وكذا  
 للعامة الانتقال في الحكم من مذهب إلى مذهب في زماننا لا يجوز بظهور الحيانة قول في هذا  
 النقل خيانة أي خيانة وسرقة أي سرقة اذ عبارة شرح التحرير هكذا افتد بان من هذا أنه لا  
 يجب تقليد مجتهد على التعيين بل إن ينتقل إلى تقليد أي مجتهد إلا أنه لا بد أن لا يكون على  
 قصد التلوي إذا التمس حرام في المذهب كلها وكذا لا يجعل ذلك ذريعة إلى استباحة مال  
 أحد ولا عرض أحد بحكم النفس فأن حرام في المذهب كلها وكذا للقاضي الانتقال في الحكم من  
 مذهب إلى مذهب في زماننا لا يجوز بظهور الحيانة في القضاة يأخذون الرشي ويتلقون  
 أموال الناس وماء هو فالحق أن الأخذ بكل مذهب صحيح في كل حال ثم لا يعمل بنفسه ولا قصد  
 التلوي وهذا أرحمة من الله تعالى على امت محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز في اتباع بعض  
 المذاهب الصحيحة المجتهدين اختياراً ولا السهل عليه ودفعاً للحرج لا على قصد التلوي انتهى محمد  
 مولانا الزاهد من هذه العبارة السابق واللاحق المصريحين بجواز الانتقال من مذهب إلى مذهب  
 إذا كان لذلك غرض صحيح محمود شرعاً وبديل لفظ القاضي بلفظ العامة وحذف ما يتعلق بقوله  
 بظهور الحيانة فمثل هذا الصنيع الذي صنعوا لا نأدام كرمه لا يليق بمن له أدنى ديانة فضلاً  
 عن الواعظ الزاهد الذي يدعي أنه عالم مخلص لا رياء له قوله أو كما شاء ولي الله في عقيدته  
 مبن قال في الاحتساب الخ أقول هذه مسألة الاحتساب فلا يتعلق لها بما نحن فيه على أنه



قد تقدم الكلام في بيان ذلك مستوفى فليراجع قوله او كما انما تجتهد الاسلام امام غزالي  
 احياء العلوم من اقول الذي ينشأ من هذا الصنيع الذي اخترعه علامته الزمان ومقتضى  
 الاوان مولانا المهكري الحنفى دام كرمه ان عبارة الاحياء هكذا اوقال حجة الاسلام في احياء العلوم  
 في الركن الثاني ثم وفيه ما لا يغنى عنهم قوله اقول حجة الاسلام في احياء العلوم اقول قد  
 تقدم الكلام مستوفى فيما يتعلق بما ذكر في الاحياء فلا حاجة الى اعاده ذلك قوله او كما انما  
 غزالي رحمه الله تعالى سعادته اقول الكلام في الكلام فيما ذكر في الاحياء لان ضمنوا ما واحد  
 قوله جواب قاضي على بن جارا الله كقول بكل غير مضبوط بل حجت نهين اقول نعم هو معتبر  
 عندنا ولا ياعلى اربعه الفاسد ووجه الكاسد وامنى الواقع فتعبر و قابل للحي كما ينبغي بيان ذلك  
 قوله كسوا سطيكه الكل مذهب خفيه كخلاف هي اقول قول القاضي ان صلاة الجنائز  
 دعاء ليس بمحال المذهب الخفية بل هو موافق له كما سند كذا ذلك قوله كونه نماز جنازه كونه  
 مضافا دعائى است يمكنه فلا بأس كنهنا ان نهين اقول هذا من جملة زلات فمهم علامة  
 الزمان وفيها صلاة الاوان مولانا الزاهد دام كرمه لان مراد القاضي رحمه الله كاهو ظاهر ان  
 المقصود من صلاة الجنائز الدعاء لان صلاة الجنائز مطلقا الدعاء على ان لفظ (مطلقا)  
 لا ذكر له في قول القاضي فاذا كان المقصود من صلاة الجنائز الدعاء فربما لا تقبل الاولى و  
 تقبل الثانية فلا بأس باقتداء الحنفى للشافعى الذى يصلى على الغائب نقوله هذا محمول  
 على تقليد الحنفى لمذهب الشافعى في تلك الصلاة لانه جائز على الاصح عند الخفية كما بينا  
 سابقا وايضا استحسن العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوى رحمه الله في حديثه او رده في كتابه من ارجح  
 قد استحسن ايضا غيره من محققى الخفية حيث نقلوه في كتبهم قال في فتح المنان والان قد نقل  
 في الحرمين الشريفين زادهم الله شرفا وتغظيا هذه الصلاة فيصلى الشافعية وبعض الخفية

هذا هو المقصود  
 الزاهد والصالح  
 بالكلية  
 هو الذي ينبغي  
 ليس ينبغي

وقد كان الشيخ عبد الحق رحمه الله تعالى في جوابه عن الخفية كيف تصلى  
قال انه دعاء لا بأس به انتهى فكان قول القاضي على بن جابر الله رحمه الله معتبراً عند محققى  
الخفية ورحمهم الله تعالى قد عوى ان غير معتبر لا يخالف المذهب الخفية باطله لا دليل  
لها الا لا يلزم من كون الشيء مخالفاً للمذهب الخفية عدم جواز فعله بتقليد مذهب آخر اذا كان  
ذلك موافقاً لهذا المذهب بل الدلائل على جواز التقليد وأن المقصود من صلاة الجنازة  
الدعاء منتظاً فرغ قال في رد المحتار ان حقيقة اى صلاة الجنازة والمقصود منها الدعاء  
انتهى وقال فيه ايضا لا شك ان الصلاة على الميت دعاء وذكر انتهى وقال في مرقى الفلاح  
ان المقصود (اى من الصلاة على الميت) الدعاء للميت انتهى قال في الاعان عن الرولى ان المقصود  
من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية انتهى بل فهم للمحقق  
الكامل وتبعه شارحا المنيّة البرهان الحلبى وابن امير حاج من ان الدعاء هو المقصود من صلاة  
الجنازة ان الدعاء فيها ركن قال في رد المحتار قلت ما نقله اى الشارح عن المحيط من ان الدعاء  
سنة قال في الحية فيه نظر ظاهر فقد صح جواز اى الدعاء للميت اذ هو  
المقصود منها اه ثم قال اقول وقد تقدم في باب شرط الصلاة ان المصلى يتوى مع الصلاة  
لله تعالى الدعاء للميت وعلله الشارح هناك بانّه الواجب عليه وتلقاه هناك عن الزيلعي والمجرب  
والنهر فخذ امرين لما اختاره المحقق والله الموفق انتهى وفي حواشى القليوبي على المحلى هذا حاله  
ان صلاة الجنازة لا يشتملها الصلاة غيرنا ولذلك لا بحث بها من جلف لا يصلى انتهى  
وقال في رد المحتار هي اى صلاة الجنازة في قول الخفيفة واصحابه دعاء على الحقيقة وليست  
بصلاة لانها لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود انتهى فالاعتراض على القول بان صلاة الجنازة دعاء  
اعتراض على ابي حنيفة واصحابه لا على القاضي على بن جابر الله رحمه الله فانهم فان فهم قد

قوله كسوا سيكاه اگر نماز جنازہ کو فقط دعاء ہی کہتی ہیں تو الخ اقول لم يقل القاضي على جاز الله  
رحمته ان صلاة الجنازة دعاء فقط وانما قال ان صلاة الجنازة دعاء امراده بهذا التعبير ان  
المقصود منها دعاء كما تقدم فاذا الاعتراضات التي ذكرها مولانا الزاهد بعد من باب بناء الفاعل  
على الفاسد فانهم قوله اور دوسری بات یہ ہے کہ دعا کو نیکے لئے وضو ضرور نہیں الی قولہ بخلاف  
نماز جنازہ کے اقول هذا هو المعتد لكن جزؤها بعضهم بغیر طہارۃ وکتب العلامة الدمیاطی  
فی باب المحرمات بالحدث الاصغر من حاشیہ علی شرح الستین للمولی مائتہ قوله بانواعها

تروضا ووافل ولو صلاة جنازة خلافا للشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدیث لانها دعاء  
وهو لا یتوقف علی الطہارۃ انتہی قوله بخلاف نماز جنازہ کے بیٹھ کر نہ ہونا جائز نہیں اقول نعم  
لا تجزئ فاعدا بلا عدد ومعد تجزئ فاعدا قوله اور جو بھی حالت جنب میں اگر کوئی دعاء مانگا تو  
جائز ہے بخلاف نماز جنازہ کے الخ اقول قد مر الكلام فيه قوله الما صل اسطرح بہت صورتیں  
ہیں اقول هذا کلام من باب بناء الفاسد علی الفاسد قوله یہ جواب شیخ علی بن جابر اللہ  
کا کیونکر صحیح ہوگا الخ اقول قد صحح ذلك عند الشيخ عبد الحق الدہلوی رحمہ اللہ حیث ذکر  
فی کتابہ مدارج النبوة و صح ايضا عند غيره من محققى الخفية حيث نقله فی کتابہ فلا ضرر لنا  
بعدم صحة فی زعم مولانا الزاهد دام کرمہ قوله یہ جواب شیخ علی بن جابر اللہ کا صاف اہل  
ابو حنیفہ رضی اللہ عنہ کے مذہب کے خلاقی اقول ليس قوله ان صلاة الجنازة (القصود  
منها) دعاء مخالف المذهب لمام ابی حنیفہ رحمہ اللہ ضرر جواز الصلاة علی الغائب مخالف المذهب  
رحمہ اللہ و موافق المذهب لمام الشافعی رحمہ اللہ فیجوز للحنفی تقلید الشافعی فی تلك الصلاة  
قوله یہ شرط صلاة غائب میں معلوم نہیں ہوتی اقول لا مضایق بعد من ذلك الشرط فی صورت  
تقلید الحنفی بل مذہب الشافعی رضی اللہ عنہ قوله اور علمائے متقدمین اور متاخرین حنفی مذہب کے

كوني ايك اسباب كقائل نهين الخ اقول كيف يقولون كذلك وقد ثبت ان اذا فاته الشرط فان  
 المشروط نعم لا يلزم من كون الشيء شرط الصحة صلاة الجنازة عند الخفيفة ان يكون ذلك الشيء شرطاً  
 ايضا لصحتها عند الشافعية اذ قد يكون الشيء شرطاً للشيء عند الخفيفة ولا يكون كذلك عند الشافعية  
 قوله او قاضى على بن جابر الله مجتهد في بعض المسائل هي نعم اقول لا بأس بذلك على ان لا  
 يبعد ان يكون مجتهداً في الفتوى لا ندرحه الله كان في زمانه شيخ الاسلام ومفتي بلد الله الحرام كما  
 في رد المحتار قوله اكرهه في توجيه قول انك قابل مجت نهين الخ اقول كيف لا يكون قوله (راجع)  
 الجنازة اى المقصود منها دعاء وان لا بأس باقتداء الخفيف للشافعي الذي يصلى على الغائب مع معتبرا  
 ومقبولا والحال انه مدلل باقوال الفقهاء لان قوله هذا محمول على التقليد وليس لمنع التقليد ليل  
 لا نقل لا عقل كما تقدم قوله قاضى على بن جابر الله يردم تهاكه تقليد امام همام رحمه الله عليه  
 كونا اقول لا يلزم عليه تقليد الامام الجنيفة بخصوصه وانما اللازم عليه وعلى كل من لم يبلغ  
 رتبة الاجتهاد والطلق تقليد واحد من المجتهدين اما في خيفة واما غيره من تقيية المجتهد بن خروا  
 الله تعالى عليهم جميعا فاذا قلد واحد لا يلزم عليه الاستمرار عليه بل يجوز له الانتقال من مبدأ  
 الى مذهب اخر كما تقدم هذا البيان مد للاعلى ان القاضى على بن جابر الله رحمه الله لم ينتقل من  
 مذهب الى مذهب اخر حتى يقال انه يجب عليه تقليد امامه بل اجاب حينما سئل عن اقتداء  
 بعض الخفية خلف الشافعي الذي يصلى على الغائب بان لا بأس به يعني ان اقتل الخفيف لمذهب  
 الشافعي بغيره يخرج بهذا القول عن تقليد الامام الجنيفة رحمه الله عليه لا لا نمر غايته ما يلزم  
 من جراباته انه اتقى بصحة الصلاة على مذهب الشافعية وذلك لان افتاء جابوا في سبغ للمفتي الا فتا  
 بمذهب وخلاف مذهب لان الافتاء في الاذمنة المتأخرة انما هو النقل والرواية وفي فتاوى ابن  
 حجر الكبرى ما نصه فمر بسبغ للافاء بمذهب وخلاف مذهب اذا عرف ما يعني به على وجهه

واضافه الى الامام القائل به لان الافتاء في العصر المتأخره انما سبيله النقل والرواية لا لقطاع

الاجتهاد بساير مراتبه من سنه اربعة كما صرح به غير واحد واذا كان هذا هو سبيل المفتين اليوم

فلا فرق بين ان ينقل الحكم عن امامه او غيره بل لو فرض ان شخصه له قوة اجتهاد الفتوى في مذهبه

وغيره جاز له الافتاء بما تقتضيه قواعد المذهبين لكن مع بيان ذلك ونسبه كل راي الى الامام

القائل به وهذا هو المحظ وما وقع فيه واحد من الائمة انه كان يفتي على مذهبين كما عرفت الا ان

عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى كان يفتي على مذهب الشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهما وكان

يقول الصديقين كان يفتي على مذهب الشافعي مالك رضي الله تعالى عنهما انتهى قول ابي حنيفة ادين الامام تحرير

بينكم اقول التبارك من غير بيان تحرير لاصول فكل من ادين الامام في تحرير لاصول الزواجر لا يخفى قد تقدم

تفسير ذلك عند نقل عبار الامام في غير المذهب الذي يلزمه عند الجمهور من التقليد وان كان مجتهدا في بعض

المسائل اقول او مجتهدا في المذهب كما في يوسف كما بينا ذلك بيانا واضحا فتابع ما يلزم من هذا

النقل انه يلزم على الشيعه على من جاز الله تقليد واحد من المجتهدين لا تقليد الامام ابي حنيفة خصوصا

اذ لا دليل لذلك شرعا لان الله تعالى لم يأمر احدا ان يكون حنفيا او شافعيا او مالكيا او حنبليا بل قال

فاستأهلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون قال العلامة النلا على القاري في سم القواعد في عدم الروا

ولا يجب على احد من هذه الامة ان يكون حنفيا او شافعيا او مالكيا او حنبليا بل يجب على احاد الناس

اذا لم يكن مجتهدا ان يقلد احدا من هؤلاء الاعلام لقوله تعالى فاستأهلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون

ولقول بعض مشائخنا من تابع علماء الفقه الله سلكا انتهى قوله او دلها حموي في شرح اشباه ميان الم

اقول قد تقدم الكلام على هذه العبارة بعينها فلا حاجة الى اعادته قوله او دلها صاحب بحر

رساله مذكوره ميان الخ اقول قد سبق الكلام ايضا على هذا النقل عجوه قوله او دلها المحطاري في

شرح درمختار ميان بحث شفق ميان الخ اقول جرى الكلام ايضا على هذا مستوفى قوله او دلها

مبين كتاب تضامين الزم اقول من الكلام ايضا عليه قوله في ضرورت شافعي مذهب كي تقليد كما  
 ضرورت اقول يجوز تقليد التقليد لمذهب آخر ولو عند عدم الضرورة بل يحصل به اجر وثواب انما  
 كان لذلك غرض صحيح محمود شرعا وذلك الغرض موجود في واقعة سلاح الفتوى وهو حصول الثواب  
 كما تقدم بل قال العلامة ابن حجر رحمه الله في الفتاوى الكبرى بعد كلام طويل ان ما قاله السبكي

انما يتأق على الضعيف انه يجب تقليد من اعتقدا افضل ولا يجوز الانتقال عنه الا لمصلحة  
 دينية اما على الصحيح وهو التحبير مطلقا وجوزا الانتقال الى مذهب من المذاهب المعتبرة ولو  
 يجوز التشبه ما لم يتبع الرخص بل وان تبعها على ما مر انتهى قوله ولو بالفرض صرح بقول يحيى كنه  
 وه لو ك تقليد شافعي مذهب كي كنه اقول بل هو المتعين في صورة السؤال قوله خفي جرس مسئلة  
 دين في مذهب كي تقليد كونه في تراص مسئلة من كونا به شافعي اقول اذا كان الخفي شافعي بسبب  
 التقليد فاي اعتراض من مولانا الزاهد الحنفى دام كرمه على ذلك الشافعي فاذا اعتراضاته صلحت هباً  
 منشورا قوله اورا من مسئلة مين پورى طور سے شافعي مذهب كي مطابق عمل كونا ضروري اقول  
 نعم يلزم عليه ذلك الا انه ان تركه هو والشافعي الاصلى فاقى ضرر على المفتي بجواز التقليد على ان  
 الظاهر من يقلد مذهب الشافعي في مسئلة لغرض صحيح محمود شرعا ان يحكى فيها على طبق ذلك المذهب  
 فاساءة الظن به مما لا يليق بالجاهل فضلا عن الفاضل قال الله تعالى ان بعض الظن اثم قوله اسقوت  
 وه سببا خاف كوضردتها نيت فوض كي كونا اقول اعلما ان اشتراطنية الفرضية في صلوة الجنائز وغيرها  
 من سائر الصلوات المفروضة مما اختلف فيه عند الشافعية وكذا اختلف عندهم في وقوع الصلاة الثانية  
 لقي يصليها على الميت من لم يحضر ثم حضر فضا ام فلا فعل الاول وهو المعتمد تجب نية الفرضية على  
 الاصح وعلى الثاني لا يجوز العمل بالقول الضعيف لنفسه قال المحلى في بيان صلاة الجنائز من شرح  
 المنهاج وتكفي نية الفرض فلا بد من التعرض لروفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة انتهى على ان

العلامة الشامی نقل فی رد المحتار عن الشافعی الہندی عن الضمیر ان الامام والقوم بنو قولہ  
 نہایت ادا دہند و الزمیت بنیادہ فیہ تعالیٰ متوجہا الی الکعبۃ مقلدین امام ولو تفکر الامام بالقلب  
 اندہ یروی صلاۃ الجنائزہ صحیح و لو قال المقلد ی اقتدست بالامام مجوز انتہی قولہ اود سورۃ فاتحہ  
 ہی بدیت قرآنہ پڑھنا فرض تھا **اقول** ہذا من جملہ اغلاط فہم ولا نا الزاہد دام کرمہ  
 انا للآزم عند الشافعیۃ قرآنۃ الفاتحۃ و اما قرائتہا ببنیۃ القراءۃ غلیبست بشرط نعم شہد طاعتہ  
 ان لا یقصد بفرض من فرض الصلاۃ سنۃ و الظاہر من یقلد لہ مذہب الشافعی رعایۃ ذلک  
 علی انہ قد اشتهر بین العوام و الخواص ان قراءۃ الفاتحۃ فرض عند الشافعیۃ فی کل صلاۃ فنا  
 قولہ اور تکبیرات بولنے کے وقت رفع بدین بھی کرنا سنت تھا **اقول** نعم رفع الیدین التکبیرات  
 سنۃ عند الشافعیۃ و لا یلزم من ترکہ الکراہۃ فضا عن بطلان الاسلوۃ علی انا نقول امر سنۃ  
 یعنی روایۃ عن ابی حنیفہ مر قال فی الدر المختار (یرفع یدہ فی الاولی فقط) و قال ائمۃ بلخ فی  
 کلہا انتہی و کتب الشامی تحت قولہ و قال ائمۃ بلخ فی کلہا ما نصہ و هو قول الائمۃ الثلاثۃ و  
 روایۃ عن ابی حنیفہ کما فی شرح در البحار و الاول ظاہر الروایۃ کما فی البحر و فی حاشیہ للہ علی  
 ربما یستفاد منہ ان الحنفی اذا اقتدی بالشافعی فالاولی متابعتہ فی الرفع و لہ ادرہ انتہی قولہ غرض  
 ان امور کوئی ایک شخص بھی نہایت کیا **اقول** ہذا مجرد دعویٰ لا دلیل لہا **قولہ** یا کئے ہو تو بعض  
 اشخاص بعض امور کئے ہونگے اور بعض امور کو ترک کئے **اقول** ہذا ایضاً مجرد احتمال بنا فی ما  
 ذکرہ قبیل ہذا **قولہ** در صورت اول تقلید کہاں ہو **اقول** ہذا بناء الفاسد علی الفساد  
 علی ان لا مایعۃ بعدم التقليد لان اعادۃ صلاۃ الجنائزہ وان کانت غیر مشروعۃ عند الحنفیۃ  
 الا انہ ان اعتبدت صائرہا مکروہا فیفضل للمیحد اجر و ثواب ذالکراہۃ لان فی الثواب سنیۃ  
 لذک فرید بیان قولہ جیسا کہ مدراس میں بھی بعض اہل علم کی رائی سے صلاۃ علی الخائب

پڑھی گئی امام شافعی مذہب تھا اور مقتدیان اکثر احناف تھے کسکو شافعی مذہب کے مطابق عمل  
 نہیں کیا الی آخر **اقول** ہذا ایضاً مجرد دعویٰ لا دلیل لہرہا بل لا اطلاع لہ مثل مولانا الزاہد علی  
 علماء الاعلیٰ رفع الیدین فقط أعلم انہ قد صلیت فی مدینہ منورہ علی السلطان عبدالعزیز خان سلطان  
 روم بفتویٰ مولانا المرحوم المولوی سلطان محمود الخفی ابن مولانا المولوی غلام قادر الخفی استاذ مولانا  
 الزاہد دام کرمہ الہی شہد بجمعہا سائر علماء مدینہ منورہ اساتیدہ المہر فاضلہ مولانا داکوہ  
 حیدر خان ولہرہ استطیع ردھا ترصیلت مرقہ ثانیۃ علی المرحوم الامیر عبدالرحمن خان امیر کابل برائے <sup>نعلی</sup>  
 مطابقاً لتلك الفتویٰ فاغناظ مولانا الزاہد دام کرمہ وخالف فکتب فتویٰ لہ شہد بجمعہا احد من  
 العلماء الخفی ولا شافعی بل ردھا بعد تشہیرھا بالطبع بعض الفضلاء المعاصرين سلمہ اللہ تعالیٰ  
 ردایفا ولہرہ بقید مولانا دام کرمہ علی جوابہ الی الان الا انہ لظہر غیظہ ہنا بمثل هذه الکلمات  
 التي لا یلتف الیہا قولہ اور در صورت ثانی بعض کام خفی مذہب کے مطابق اور بعض کام شافعی مذہب  
 کے مطابق **هو اقول** بل الظاہر من یقلد مذہب الشافعی فی مسئلہ انہ یجوز فیہا علی طہر فذلک  
 الذہب لا یمیز ان الذہب مطابق الذہب لا علی ایضاً قولہ یمیز تو تلفیق **هو اقول** دعویٰ  
 التلیف باطلہ لما ذکرنا قبل **قولہ** اور تلفیق چارون ائمہ کے نزدیک باطل ہی **اقول** <sup>بطلان التلیف فی</sup>  
 الذہب الاربع باطلہ قال ابن حجر رحمہ اللہ فی الفتاویٰ اکبریٰ ذلہ وان اتفق بحکم ان ینقل الی  
 خلافہ بان یقلد القائل بہ ویفتی بہ ما لم یرتب علی ذلک التلیف المستلزم بطلان تلك الصوۃ  
 باجماع الذہبین بل وان لزم علیہ ذلک علی ما اختارہ محقق الحنفیۃ الکمال <sup>الشیخ</sup> الہمام واطال  
 فی الاستدلال نہ انتفی وسیاقی لذلك مزید بیان ان شاء اللہ تعالیٰ **قولہ** فی ضرورت جو کام کہ امام  
 ہمام کے نزدیک جائز نہیں اوسکو شافعی کی تقلید کر کے کرنا جب جائز ہی **اقول** قد ثبت جو امر  
 التقلید ولو عند عدم الضرورة بل یحصل بہ اجر و ثواب اذا کان لذلك غرض صحیح <sup>محمود</sup> شرعاً



کما تقدم مرات وكرات **قوله** جواب دوسرا احناف تقلید كئے یا تلفیق یہی اسکا بیان کر چکا ہوں  
**اقول** قد اجبتا عنه **قوله** اور تقلید کی ضرورت کے عدم جواز پر كئے كتب معابر سے لکھا ہوں  
 نظرا انصاف دیکھو **قول** هذا انما هو في زعمك الفاسد یا مولانا الزاهد دام کرمك وبتقام  
 فیهك لانك لم تنقل عن الكتب المعتبرة ان التقليد لا يجوز الا عند الضرورة بل نقلت كل ما  
 بدالك في حال اضطرارك واما الذي في الكتب المعتبرة فهو جواز التقليد ولو عند عدم الضرورة و  
 قد نقلنا فيما تقدم عليه كفاية لمن له ادنى دراية فالنظر اليه بعين الرضاء والالطاف لا بعين الخط  
 والاعتساف فحينئذ تعترف غاية الاعتراف بان القول بجواز التقليد ولو عند عدم الضرورة هو  
 نهاية الانصاف **قوله** پس یہی بات یعنی شرائط نماز اسمیں لازم ہونیکے سبب الخ **اقول** لا یلزم من  
 لزوم شروط سائر الصلوات فی صلاة الجنازة ان تكون الجنازة حاضرة مطلعا فغیر شرط ذلك فی  
 مذهب الامام ابی حنیفة رضی اللہ عنہ ولا یلزم منه اشتراط ذلك الاضی مذهب غیرہ اذ یكون  
 الشیء شرط الشیء فی مذهب دون مذهب بل نقل مولانا الزاهد دام کرمہ عن مدارج النبوة للشیخ  
 عبدالحق الدهلوی رحانہ تسبیح الصلوة علی الغائب عند الشافعی رحمہ رضی اللہ عنہما ثم ما نقلہ  
 مولانا الزاهد من اقوال الشیخ عبدالحق الدهلوی لا طائل تحته **قوله** اھم اھل انصاف سے یہ  
 جھٹے ہیں کہ بننا بشیخ عبدالحق دھلوی اس عبارت کی ابتدا میں جو تحریر فرمائے ہیں وانخفضت  
 برہر غائب نماز نگزاردی۔ پس اس صورت سے صاف معلوم ہوتا ہے کہ ہر غائب پر نماز درست نہیں  
**اقول** لا یلزم من عدم صلاتہ صلی اللہ علیہ وسلم علی کل غائب عدم جواز الصلوة علی الغائب  
 بل یفی لجوازا ثبوت صلاتہ صلی اللہ علیہ وسلم علی الجاشی وغیرہ نعم لا تجوز الصلوة علی الغائب فی  
 مذهب ابی حنیفة رضی اللہ عنہ ومولانا الشیخ عبدالحق الدهلوی رحمہن العلماء الخفیة ولذا یدکر  
 الدلائل علی طبع مذهبہ فلا یلزم منه عدم جوازہا ایضا فی مذهب غیرہ وقد نقل مولانا الزاهد

دام كرمه عن الشيخ عبد الحق الدهلوي جوازها عند الشافعي واحمد وجهور السلف رضي الله عنهم  
 قوله اور دوسري بات يهدي كنه انحضرت صلى الله عليه وسلم جنازة غائب پر نماز كذا ان پڑھے  
 بلکہ جن جن جنازہ پر پڑھے وہ تو انحضرت کے دو بروہی الخ اقول هذا لا ينفي الاستدلال على  
 جواز الصلاة على الغائب قال العلامة ابن حجر رحمه الله في المحفة عند شرح قول الماتن (واصله)  
 على الغائب عن البلد) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم اخبر بموت البخاشي يوم موته وصلى عليه  
 هو واصحابه رواد الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره رفع له صلى الله عليه وسلم حتى  
 شاهده وهذا يفرض صحته لا ينفي الاستدلال لانه وان كانت صلاة حاضرة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم  
 سلم في صلاة غائب بالنسبة لاصحابه انتهى وقال العلامة الكردی فی الحواشی المدینة وزعم ان الاوص  
 الطوت حتى صارت الجنازة بين يديه صلى الله عليه وسلم قال في الايعاب لا ينافي اليروا كالم يوثق بشي  
 من بطواهر الشرع لاحتمال خرق العادة في كل قضية مع انه لو وقع لتوافقوا داعي على نقله انتهى على ان الكلام  
 في الدلائل ما ينبغي لنا معاشر المقلدين بعد ما ثبت جواز الصلاة على الغائب في مذهب من مذهب  
 من المذاهب الاربعة التي لا يمتاز الشريعة عنها فامل قوله او رد مختار من هي وبشرطها ايضا خصوصاً  
 اقول لا كلام لنا في ان شرط ابن مذهبنا ابي حنيفة رضي الله عنه واما على مذهب الشافعي رضي الله عنه فلا يشترط  
 حضوره فيما اذا كان خارج البلد فتجوز الصلاة على الغائب عن البلد على مذهبنا رضي الله عنه ثم اعلم ان في  
 هذا النقل غلطاً تنبى ولا ناعلى بعضها دون بعض كما يعلم ذلك من وثقه الغلط ونهجه التي شهرها من بعد  
 اخرى ادعارة الدلتخار هكذا وشرطها ايضا حضوره وكونه هو واكثره (امام المصلي) وكونه قبل  
 فلا تصح على غائب الخ انتهى قوله او رجعت خبيرين تامي نماز من صحيح هونيكے لئے شرط هيمن ويساهي نمازاً  
 صحيح هونيكے لئے بهي شرط هيمن الخ اقول لا يلزم من ذلك اشتراط حضور الجنازة امام المصلي بل ولا  
 يشترط في صلاة الجنازة الوقت مع انه شرط في الصلوات الخمس فاذا عرفت هذا فلا فائدة لمولا الزاهد

بمثل هذا النقل الذي هو كثير في طريقتة قوله اورجيز که تمامی نماز و نکو فاسد کنی ہی وہ چیز نما  
 جنازہ کو بھی فاسد کرتی ہی مگر محاذات عورت کا الزام اقول هذا تمہید کا قبل لما یذکرہ بعد علی ما  
 فی زعمہ الفاسد و وہمہ الکاسد قوله پس ان دلائل معتبرہ سے ضا ثابت ہو چکا کہ نماز جنازہ  
 کو (مطلقاً) دعا نیست کہ می کنند فلا باس کہنا بالکل غلط ہی لا اصل له اقول هذا غلط جہش  
 لا نظیر لانه قد تقدم عن الكتب العتبره عن الامام ابی حنیفہ و اصحابہ رضی اللہ تعالیٰ عنہم ان صلاة  
 الجنائزہ دعاء حقیقہ و لیست بصلاة فاعترض مولانا الزاهد انما هو اعتراض علی الامام و اصحابہ رضی اللہ  
 عنہم فاذن منشأہ عدم الاطلاع علی کتب المذہب فلا یتانی الاعتراض اصلاً علی القاضی علی بن جابر اللہ رحمہ  
 شامل قوله پس جب امام شافعی بے شرط ہو گئی تو اسکے پیچھے اقتدا درست نہیں اقول هذا هو الراجح  
 و اما علی قول جماعة منہم السند و انی فصیح الاقتداء بہ لان الاعتبار عندہم رأی الامام فقط كما تقدم ثم اعلم ان  
 هذا کلام فی الامور الخفیة الذي لم یقلد المذہب الشافعی فی تلك الصلاة بخلاف من قلده فیہا فتصح صلاتہ  
 بدون هذا الشرط اذ هو ليس بشرط فی الصلاة علی القاضی عن البلد فی مذہب الشافعی رضی اللہ عنہما فصل  
 قوله جیسا کہ در المختار میں ہی لکن فی وتر الجوز الخ اقول هذه مسئلة اقتداء الخفی بالمخالف کشف  
 و ما نحن فیہ مسئلة اقتداء الخفی الذي صار شافعیاً بسبب التقليد لا امام الشافعی فیہما فرق قوله اذ  
 رد المختار حاشیہ در المختار میں تحت مین اس قول کے لکھا ہی قوله لکن فی وتر الجوز الخ هذا هو المقتد الی قوله و  
 هو الراجح اقول قد حذف مولانا الزاهد ام کریمہ ما بعد هذه العبارة لانه مضی في حقہ غایبہ  
 الاضرب اذ ما بعد ہا ہلکنا و قيل لوی الامام و علیہ جماعة قال فی المنہایة و هو اقرین علیہ فصیح الاقتداء  
 فان کان لا یحتاج كما یأتی فی الترتیب فی فعل هذا القول الذي علیہ الجماعة لم لا یصح اقتداء الخفی بالشافعی  
 الذي یبید الصلاة علی الميت و یصلی علی الغائب لانه اذا صححت الصلاة فی رأی الامام یصح الا  
 به وان لم یصح ف شامل قوله حاوی قدس اقول هکذا وقع فی طریقتہ مولانا الزاهد دام کریمہ من غیر ما

وهو غلط <sup>ق</sup> تعلم ان هذا اعلى ما في دعم مولانا دام كرمه تفسير للرمز الذي رمزه صاحب المختار بقوله ح  
وقد فسره مولانا في فتاواه التي رد بها بعض الفضلاء <sup>ب</sup> بمعنى جند فيا ليت شعري لهذا غلط ام لذلك غلط  
كلاهما غلطان نعم كلاهما غلطان لا شك فيه لان هذا <sup>ح</sup> الرمز <sup>ح</sup> اشارة الى الجلي لا الى جند ولا الى  
الحاوي القدسي وقد كتب العلامة الطحاوي تحت قول الدر لكن في وتر البحر المانصة هو المعتد لان  
المحققين جنوا اليه وقاعد المذهب شاهد له حلبى انتهى بل رأينا عبارة الحلبي يعينها في حاشيته الثم  
تحفة الاحيار على الدر المختار هكذا قوله لكن في وتر البحر الى اخره هذا هو المعتد لان المحققين جنوا اليه  
وقاعد المذهب شاهد له وقال كثير من المشايخ ان كان عادته مراعاة مصالح الخلافة جازوا الاطلاق  
ذكره السندى المتقدم ذكره انتهى والجب من مولانا دام كرمه حيث لم يثبت على هذا الغلط بعد ما انتهى <sup>بعض</sup>  
الفضلاء المعاصرين دام كرمه في رد فتواه بان ح <sup>ح</sup> و <sup>ح</sup> الحلبي مستدل بما في الطحاوي بل فوس غلط  
اخر وما ذاك الا لاستنكاف الاستحياء اللذان يمتنعان الانسان عن التعلم قوله او اسي رد المختار <sup>مستد</sup>  
در المختار مين تحت مين اس قول كى لكها هي قوله ان يتفق المراعاة لم يذكره الخواى المراعاة في الفروض <sup>للم</sup>  
اقول هذه ايضا ما يتعلق بمسئلة لا تتداء بالمخالف وما خرج فيه متعلق بمسئلة لا تتداء بالموافق  
كما تقدم فاي فائدة من هذا الطويل الذي لا طائل تحته فيما نحن فيه <sup>للم</sup> نرا علم ان في هذا النقل تفسير او  
اغلاط لم يثبت ولو على واحد منها في وقتي الغلط والصحة لا في الاولى ولا في الثانية اذ عبارة رد المختار  
هكذا اى المراعاة في الفرائض من شرطه اركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنة كما  
هو ظاهر سياق كلام العرط ظاهر كلام شيخنا ايضا <sup>للم</sup> قوله اكر واقع هو كى نوب اجماع جائز نهين اقول  
هذا غلط صريح منشاء عدم فخر عبادة رد المختار قوله پس صلاة على الغائب مين اگر چه امام شافعى هو  
سك <sup>ب</sup> صحيح خفى اقتد اكر ناهر گز جائز مخمين اقول هذا غلط بل كان عليه ان يقول ليس بجائز على  
الاصح اذ يصح الاقتداء به على غير الاصح <sup>للم</sup> وتقول جماعة منهم الهندى انى ان العبر لراى لا امام فخر كذا <sup>للم</sup>

على ان تقول انما يتاقي هذا في الحنفى الذى لم يقلد لذهب الشافعى في تلك الصلوة بخلاف من قلده فيها  
فلا يتاقي فيه شئ مما تقدم اذ صلواته صحيحة على مذهب الشافعى قوله كسوا سطيكه صلوة على الغائب  
مبين شافعى كى يحججه اقتدا كرى نيسه دو شرط فوت هوتى هين اقول لا ضرب بذلك بعد ما قلد الحنفى لذهب  
الشافعى في تلك الصلوة على التقي دعوى اطلاق فوت التشرط الثانى في الصلوة على الغائب نظر لانه ربما يعوت  
و ربما لا يعوت كما هو ظاهر قوله پس ان دلائل سے صفا معلوم هو چكا كه جربعض اهل علم و مدد اس جم صلوة  
على الغائب كوشافعى مذهب الا اگر امام هو تو جائز ہے کر کے جو کہتے هين بالکل لوگ کتب حنفية راؤ تف  
هين اقول ومن الغافلين بذلك اسانده مولانا الهرمز من العلماء الخفية والشافعية الذين لهم  
اطلاع بليغ على كتب المذهبين حتى كانوا مفتين عليهما الا ان مولانا دام كرمه يزعم انهم لم يطلعوا على كتب  
الخفية وانه اطلع عليها غايبا لا الاطلاع والحال انه ببركة غيا بغير حصل له شهرة بين الناس قوله  
واقف هو كس بنا يريه فعل ناجائز كى اخيار كى اقول هذا اعتراف اى اعتراف من مولانا الراهد دام  
كرمه بعدم اطلاعه على سبغ تجوزهم الصلوة على الغائب لانه لم يطلع عليه من هذا الزمان الى هذا الزمان  
فان اطلع عليه لم يعترض عليهم ولا على من يحذو حذوهم اعلم بامولا نادام كرمك ان تجوزهم اقتداء الخفية في  
الصلوة على الغائب بالا امام الشافعى دون الحنفى كما هو متعارف في الحرمين الشريفين معنى على امرى الاكل ان الاحتيا  
بقولك ان لذهب امامهم الشافعى في تلك الصلوة وهذا هو الذى يلبق منهم بالافتاء اذا التقلب جائز ولو عند  
عدم الضرورة على الاصح كما تقدم مرات وكرات مع الدلائل الساطعة والبراهين القاطعة والثانى ان يصح  
اقتداء الخفية بالا امام الشافعى دون الامام الحنفى في تلك الصلوة جربا على ما عليه الجماعة منهم الهند واني  
من ان العبرة لراى الامام فقط وهذا هو الذى يلبق بجموع الخفية دون الافتاء الا انه يسوغ العمل به في مثل  
هذه المقام ان يحصل برفع عظيم بين الخواص والعوام في الحياة وبعد الحمايم بل في الصلوة على الغائب من  
سلاطين الاسلام رعب عظيم على الكفرة الشام فاذا اغرقت ما ذكرنا من العروة ظهرت لك ان تجوزهم المذكور



قوله او ركهما صاحب مجرنه رساله مذكوره مين قال ابن الهمام في فتح القدير الخ اقول لا مناسبه بهذا  
 النقل ايضا لما فيه لا يستلحق بترجيح قول الامام على قول الصاحبين عند الاختلاف كما تقدم ذلك قوله  
 اور مخطاوي في شرح در مختار مين بحث شفق مين قال صاحب الهداية الخ اقول هذا بيان ما يفتي  
 به هذا خلافا لامام وصاحبيه فلا تعلق له ايضا بما خرج فيه كما تقدم قوله او ركهما فتاوى الكبيرى مين  
 كتاب قضاء مين هذا كله في القاضي المجتهد الخ اقول هذه مسئله القضاء بخلاف ذاته او بخلاف  
 مذهب امامه فاي تعلق لها بما خرج فيه كما تقدم ذلك قوله پس پس دابت تخويل الاصول اور شرح اسكى  
 تبسير شرح تخويل هي مضافا هرب كه غير مجتهد مطلقا گرچه وه مجتهد بعض مسائل مين هو سكوپه  
 امام كى تقليد كونا لازم هي قول الصواب (كسى يك امام كى) بدل قوله وايپه امام كى لان الذى علم  
 ما ذكر في التخيرو شرحه هو لزوم التقليد على غير المجتهد المطلق وان كان مجتهدا في بعض المسائل فذلك  
 التقليد يوجد ايضا في تقليد للمقلد لذهب اخر قوله لا يكون حضرت شيخ الحنفية جمال الدين حصيدى كاج  
 ثانيا امام هو كه نماز پنهنا خفي مذهبك روييهاى يا بجا هي غور فرماؤ اقول نعم فحصل له بذلك  
 اجرو ثواب فيكون فعله هذا صحيحا محمودا في الشرع فتأمل قوله اور وه لو ك نماز جنازه دوبار پڑھنے  
 كيا امام ابو حنيفه رضی اللہ عنہ مذهب كو كچھ الزام هو سكتا هي هرگز هرگز نهين اقول بخير قد سقط ما  
 ذكره البكلاوى في عمدة الفتوى من تأويله الصلاة بالدعاء مثبت ما ذكر في سراج الفتوى والفضل وان شهد  
 بر الاصل وانه هذا الذى ذكره مولانا الزاهد دام كرمه انما يتانى اذا قيل ان الصلاة على الامام ابو حنيفه  
 الله عنده ست مرات الزام على الحنفية ولير قبل بل احد فافهم منشأه عدم ظهور ما في السؤال والجواب من سراج الفتوى  
 قوله پس اس صورت مذكوره مين هي بات كوتاه دور هي اقول نعم بين ما في سراج الفتوى وبين ما في  
 ظهور مولانا الزاهد دام كرمه مراحل عديدة لانه كان السؤال هل يعتبر بذهب الير في الصلاة عليه  
 ثانيا ولا يعتبر فاجاب مولانا المحبب ام فيض بالله لا اعتبار بذهب الير فيها واستدل لذلك بان صلى

على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ست مرات فهذا كلام صحيح لا يخبر عليه فالاعراض عليه منى على  
 عدم الفهم قوله حنفية كوكب مضروبهين كه اس بر عمل كرين اقول تموجب عليهم العمل على  
 ذلك الا انه اذا اخلوا خلف الشافعي الذي يبعد الصلاة على الميت مغالين لمذهب الامام الشافعي  
 رضي الله عنه يكون منيعهم هذا عندها حسنا اذ به يحصل الثواب لله والميت والانتقال من هذا  
 المذهب بالكلية او في بعض المسائل جائزا اذا كان لذلك غرض صحيح وهو موجود هنا كما لا يخفى <sup>قوله</sup>  
 شافعي مذهب من <sup>بجمل</sup> جماعتك سانه بترها هو شخص دو كسر يا بترها جائز وهو لا يزدك محققين  
 شافعية كالبشر جائز هنا اقول اعاده الصلاة على الميت جائز عند محقق الشافعية لاشك في ذلك  
 انه لا تنجب تلك الاعادة فتكون هذا بعضا ويصلح وعند بعضه خلاف الاولى فلا منافاة بين الجواز  
 وخلاف الاولى فضلا عن السباح كما تقدم ذلك مرارا فاقوهه مولا نا الزاهد دام كرمه من ان الاعادة غير  
 جائزة عند محقق الشافعية غلط ما يصح منشأه عدم فهم ما في كتب الشافعية قوله جيبا كه منهاج بين  
 مرفوع من جلي لا يبعد اى لا تنجب الاعادة على الصحيح اقول بامولانا الزاهد دام كرمك هذا دليل  
 لنا الا لك فانهم جازوا للنهائج من انما مفسر بان الامة غير مستحبة على الصحيح فتكون مباحة عند البعض  
 خلاف الاولى عند البعض فانهم انهم قد قصر قولهم او امام فوى رحمة الله عليه روضة الطالبيين  
 من فرملى هين وافاضلى على الجائز في جماعة المزا اقول هذا البصر دليل لنا لا مولانا الزاهد دام  
 كرمه وقوله فلم يران يصلوا هكذا تقع في طريقته دام كرمه من غير كتابه الا في بعد الروايات التي ان يصلوا  
 وشيخ عند وكتابة الالف بعد عاقل عند كما يعلم ذلك من ورقة الخطوط والصحة التي شهرها الطبع  
 مرة ثانية بعد فوئهم من فوئهم طريقته قوله او رمولا نامولوى سراج العلم محمد سعيد سلمى مفيد الطالبيين  
 من لك هين واما هركه مفرد بجائزنا لكذا فوا اقول وما ذكره مولانا السراج في مفيد الطالبيين هو  
 لما ذكر في السراج فوهم الخلاف باطل منشأه عدم فهم معنى قوله تغفل باين نازجا نزيست قوله انكر



كوفي كنه صاحب مخفي وصاحب خفيه اور ماسوي انكه گفته هين باز جنازه دوباره نه پنهان چاشني اقول  
 هذا وهو لان ما ذكر في المعنى وغيره وهو عدم استحباب الاعادة لا ما ذكره مولانا الرازي من مخفي الاعادة كما  
 تقدمت العبارات المتعلقة بكنه البيان بل ذكره لا تادام كونه ضد نقل عبادة لانهاج هكذا هي استحباب  
 الاعادة في الاما كوفي اعاده كما افضل عرفي على الصحيح اقول وتيل تقع وضاعلي الاول يثلب السيد  
 النفل وعلى الثاني يثاب له ثواب الفرض فتأمل قوله جواب اعانة الطالبين بشرح فتح المعين ولا كنه  
 قوله اعادتها مع جماعة وبالأولى عدم نذب اعادتها منفردا وانما يندب اعادتها الخ اقول ليس ذكره  
 صاحب الاعانة قد والمأذ كوفي في فتح المعين وغيره من انه اذا اعادها صارت صلوة نفل بل انما ذكره  
 الاعانة لترجيح عدم استحباب الاعادة بان المعاد نفل وهذه لا ينقل بها وقد تقدم معنى قوله وهذه  
 لا ينقل بها وهو عدم الاتيان بصورتها نقلا من غير جنازة فانه فان هناك قد تضمنت ذلك مسائل الخفية  
 فضلا عن ذلك مسائل الشافية قوله اور صاحب مخفي كنه مخفي من على بيت اقول مخفي ما ذكره مخفي  
 كنه ما ذكره صاحب الاعانة فلا دليل فيه بل لا الرازي اذ دام كونه اصلا قول الجواب اسكا هي جونا  
 كنه اب بيان كما كنه الخ اقول قد تقدم الجواب عن ذلك مستوفي فلا حاجة الى ذكره ثانية لان الذي يتنبه  
 باد في اشارة الغبي لا يتنبه ولو ضرب بالعصا ونحو ما قال بعضهم

+ والعبد يضرب بالعصا + والمحرك ينفذ الاشارة +

قوله حال انكه صاحب مخفي كنه مخفي الرابع تكرر اعادتها الخامس نحو ما اقول هذا ان القولان  
 ضعيفان لا يفتي بهما وانما يفتي بالقول الاول وهو عدم استحباب الاعادة وان اعادها وقت لا ينقل  
 على الصحيح على ان صاحب المعنى قال والثاني ليس اعادتها في جهان ثم لا انتهي قوله تقليد شافعي مذبح  
 كونا جازي مخفي باجائز هين اور بكن رجا هي اعاده كنه كني حاجت هين اقول ما ذكره مولانا الرازي احد  
 جواز التقليد شيئا عن الكتب المعتبرة بل ذكرنا كراين ومرات عن الكتب المعتبرة عدة نقول نقل الالة

مسرحة على جواز تقليد المقلد للذهب خروفاً لا حاجة الى ذكر ذلك هنا بل قوله ابى عن باقى روى عننا  
 جوشاى من ذهب كى تقليد كذا روى عنه هين <sup>السكر</sup> يجمع صحيح هو كى يانهاين اقول نعم تصحيح ولا ينافى  
 الشافعى الذى يبيد الصلاة على الميت مقلدان للذهب الامام الشافعى رضى الله عنه اذا اتوا بجمع ما هو  
 معتبر فى ذلك المذهب كما هو مذكور فى سراج الفتوى عن الردوانى عزله العمل بما يخالف ما عملوا على  
 مذهبه مقلداً فيه غير امامه مستحباً مشروطاً قوله انا شافعى مذهبك يجمع ائمة تصيدوه  
 شخص هو جرد باره نازحنازه مدين امام هو كى نازحنازه شافعى يجمع ائمة كونا خفيك هو كى نازحنازه نازحنازه  
 نعم يكره التقلد لهم بصلاة الجنازة من غير تقليد للذهب الامام الشافعى واما بالتقليد كما هو المذكور فى صورة  
 السؤال فلا يكره لغير ذلك كما تقدم مراراً وكذا على ان اعادة صلاة الجنازة ولو كانت غير مشروعة عند  
 الحنفية لانها لو اعيدت لصارت فلا مكرها ان يحصل للتصديق وجوب كما ساقى لذلك مزيد بيان  
 قوله ما ساقى السك اخاف تقليدكم ان يكتفى بلكه تلتفت كى مركب كذا اقول هذا الجرد وعوى لا دليل  
 لها قوله تلتفت باتفاق ائمة اربعة باطل هو اقول لا يكون التفتى باطلا باتفاق الحنفية فضلاً عن اتفاق  
 علماء المذاهب الاربعة قال العلامة ابن نجيم الحنفى فى رسالته المرفقة فى بيع الزحف لا على سبيل الاستدلال  
 ويمكن ان يؤخذ صحة الاستبدال من قول ابى يوسف روى عنه البيهقي فاحش يقول ان حفيظه روى عنه  
 على جواز التفتى فى الحكم بين القراءين قال فى الفتاوى البزازية من كتاب الصلاة من فصل زكاة الفرائض  
 من علماء خوارزم من اختار عدم القضاء بالخطأ فى القراءة اخذ ايمدها لاناام الشافعى روى عنه فى الباقرى  
 من جهة مرجعنا فى النسخة فقال الباقرى اخذت من مذهبه الاطلاق وترك التفتى لغيره فى كلام محمد  
 ان الجهد يتبع الدليل لا التفتى حتى صح القضاء بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب الشافعى وما وقع  
 فى آخره روى ابن الهمام من جمع التفتى فانما اعراه الى بعض المتأخرين وليس هذا المذهب الذى وقال العلامة  
 مفتى بلاد الله ابو محمد بن عبد الله بن الحسين روى عنه الله فى القول السديد فى بعض مسائل الاجتهاد والفتاوى

بعد كلام طويل فقد انحصر من القول عن الأئمة ان التلقيح جائز ثم بعد ذلك من استباح على جواز التلقيح  
 من مسلمي ابي يوسف وبعض علماء خوارزم ومثله صحة الحكم على الغائب بصحة النكاح مع وقوعه  
 بعبارة النساء التي ذكرها واستيناس بقالة المحقق في التبرير وما على الانسان ان يختار الاسهل عليه في  
 العمل وجدت شيخ الاسلام خاتمة المتأخرين مولانا العلامة زين الدين <sup>عليه السلام</sup> يوضح في رسالة التها في  
 بيع الوفاء على وجه الاستبدال ان ما وقع في آخر التحرير من منع التلقيح فانما عزاه الى بعض المتأخرين  
 ليس هذا المذهب انتهى فحدث الله تعالى على موافقة ما ادعيت علماء النص ليس هو مولانا العلامة <sup>عليه السلام</sup> في  
 انتهى اقول هذا اكله اذا كان التلقيح في قضية واحدة واما اذا كان في قضيتين فانه انما عليه عند بعض  
 محققى الشافعية قال العلامة الشيخ علي بن ابي بكر في كمال الاضمار في الغرضي الشافعي المذكور رحمه الله  
 في فتح المجيد باحكام التقليد بعبارة من القول والحاصل ان قلنا ان من عينا منع التلقيح اذا  
 من ائمتنا قطعا واما غيره فقد علمت من القول التي ذكرتها لا مافية هو والله اعلم هذا اكله اذا  
 كان التلقيح في قضية واحدة هي حكم واحد اما اذا كان في قضيتين اي حكمين كشافى يرضأ على <sup>مقتضى</sup>  
 مذهبه بل في بعض رأيه وادان بقاء الامام باخيفته في استقبال الجبهة فهل يمتنع ان يمتنع  
 اتفاقا ولا انفى العلامة الفقيه جيه الدين عبد الرحمن بن زباد رحمه الله بالتالي والجواز استدلال  
 باهو مبين في فتاواه ثم قال رابت في فتاوى البلقنى ما يقتضى ان التركيب من قضيتين غير قاطع في  
 التقليد انتهى قوله لانه يكون له خفي من مسائل في التقليد في المسئلة كوجوب وجوه شافعي امام حكم  
 كسما بن كزلازمها اقول لا يلزم ذلك على القول بجواز التلقيح وهو النقل عن الأئمة الحنفية كما تقدم  
 عن العلامة محمد عبد العظيم الحنفى المذكور وغيره وقال في فتح العدين قال شيخنا المحقق ابن زباد رحمه الله  
 تعالى في فتاويه ان الذى نقصناه من ائمتهم اذ التركيب القاطع انما يمتنع اذا كان في قضية واحدة  
 فمن ائمتهم اذا تضاء ولمس تقليد الابن خيفته واقصد تقليد الشافعي شرعى فسادا به باطله لانها

ليس بالكلية  
 كما في شرح  
 الفقيه

الامامين على اطلاق ذلك وكذلك اذا قرأوا مس بلا شهوة تقليدا للامام مالك ولريدك تقليدا  
 للشافعي ثم صلى فصلاته باطلا لا اتفاق الامامين على اطلاق طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من  
 قضيتين فالذي يظهر ان ذلك غير قاض في التقليد كما اذا قرأوا مس بعض راسه ثم صلى الى الجهة  
 تقليدا الابن خيفة فالذي يظهر صحة صلواته لان الامامين لم يتفقا على اطلاق طهارته فان الخلاف  
 فيها لا يقال اتفاقا على اطلاق صلواته لاننا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين اذ  
 تضمناه انه غير قاض انتهى ثم قال من فتاوى المحقق ابن زباد رحمه الله ايضا وقد رأيت في فتاوى  
 ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قاض انتهى قوله يعني اس نماز من سورة فاتحه بدعت قرأة  
 بزيها فرض بها اقول فيه فلو كان تقدم قوله حاله كما انه له احكام ايك ايت هي سورة فاتحه كندوة  
 اقول هذا مجرد دعوى لا دليل لها بل قرأهم الفاتحة هي الظاهر من الشهرة بين الخواص العوام شيئا  
 تاما ان قرأة الفاتحة فرض في كل صلاة عند الشافعية قوله اور دوسري بات يمتحنى كه فرض كنيت  
 كراتها وهى بين كنى اقول هذا ايضا مجرد دعوى لا دليل لها بل ميتة الغرضية في صلاة الجنازة كسائر  
 صلوات الخمس ما هو مختلف فيه عند الشافعية على ان صاحب الرد نقل عن الفتاوى الهندية عن الضمير الى الاما  
 والقوم يتوعدون ويقولون زيت اورد هذه الغرضية عبادة لله تعالى من جهتها الى الكعبة معتد بالامام على  
 قوله بس فلو كان في ان وجوهات كالتقليد وكوسون وورنى اقول هذا ليس بظاهر بل الظاهر هو  
 بين الخواص العوام من ان الشافعية عند الشافعية في الوضوء والفعل والصلاة وغيرها من العبادات  
 وانما هذه الفاتحة محل صلاة فروعهم الى الامام الذين صلوا خلفه الذي يطلعه على البيت وصلى على الترابين قد ثبت  
 الاصل ان كل من صلوا خلفه من غير ان يقرأ الفاتحة في الغرضية كسائرهم فثبت ان التوعد جميعا لم يعتد به  
 عند الشافعية في تلك السنة فانهم قرأوا بلكه يرى ويرى طور من تلقى هو كنى اقول هذا مجرد  
 لا دليل لها على اننا نقول لا يلزم من عدم نيتهم الغرضية عدم قرأتهم الفاتحة التالفين لان صلواتهم



دكلمادوهم قول يته هين اقول قد ذكرنا عن الامام النوري وغيره انه وصلى على الميت مختصرا لم يصل  
 عليه ندب له الصلاة عليه وقطع فضا فينويه والله يجوز لمصل عليه اعادة ما يكون المعاد فعلا على الصحيح  
 والله يجوز اقتداء المقرض بالمقتل فيخشى عليه انه يجوز اقتداء المقرض بصلاة الجنازة خلف المقتل  
 بها فيجب على مولانا الزاهد دام كرمه قوله على الراس العين قوله به دعوى سنونية ايكما بل اقول  
 دعوى الباطنية باطلة كما سيحكي بيان ذلك قوله كونه شافية كـ ياسننا نحن اذ مبره كـ اننا  
 افضل له انه مسنون الخ اقول هذا وهم فاسد وزعم كاسد اذ لا منافاة بين الافضية والسنونية  
 قال الشيخ في باب الانتصاري رحمه الله في فتح الرواب وتس اى الصلاة عليه بمجد لانه صلى الله عليه  
 سلم صلى فيه على سهل بن بيضاء وابنيه رواه مسلم بدون تسمية الاخ انتهى وقال التلميذ الباقر بن  
 حاشية على الخوي ويس ان تكون الصلاة عليه بمجد انتهى وقال في المغني يجوز بلا كراهة بل  
 يستحب كما في المجموع الصلاة عليه اى الميتين المسجد ان لم يغش ثوبه لانه صلى الله عليه وسلم  
 فيه على سهل وسهيل ابني بيضاء كما رواه مسلم انتهى وقال في بشري الكري شرح مختصر بافضل وتس  
 الصلاة على الميت بمجد ان من ثوبه وقال المحلى في شرح المنهاج ويجوز الصلاة عليه اى على الميت  
 في المسجد بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح الهدى قال فيه بل هي سمجة وفيها بل هو افضل  
 انتهى وقال في الاقتاع وتس الصلاة عليه بمجد انتهى اقول له ادر شيخ عبد الحق دهاوي قداس سره  
 العزيز شرح سفر السعادات من تحرير فرمائه هين الخ اقول مولانا الشيخ عبد الحق النوري هو العلامة  
 الحنفية فلازم عليه ان يذكر كذا لائل على طبق مذهبه فلا يخفى ان لا يعلمنا ما اشر اليه انما كما  
 لا ضرر بما يذكره الشافعية على الحنفية قال في الحنفية ويجوز الصلاة عليه بل تس في المسجد بمجد  
 انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء في المسجد وذكرهم الله بالآخرة لا يلتزم ان لا يذكر  
 الشاهد المتبادر انتهى بل قدوة الـ الحنفية الشافعية

فی مسجد بنی معاویة علی ابی الربیع عبد اللہ بن عبد اللہ بن ثابت بن قیس بن ہنہ قالہ صاحب النور  
 فیما کتبہ علی ابن سید الناس فی الوفود انہی قولہ الحاصل خلاصہ جناب شیخ عبد الحق دہلوی قدس  
 ضرر کے کلام کا یہ ہے کہ غایتہ الاوطار والا لکھنا ہی الخ اقول قال العلامة للامام القاضی فی شرح  
 الموطا بروایۃ الامام محمد بن الحسن الشیبانی فی باب الصلاة علی الجنائزۃ فی المسجد ای المسجد الذی لرحیل  
 لصلواتہا اخبرنا مالک اخبرنا نافع عن ابن عمر انہ ما صل علی عرا لا فی المسجد ای مسجد المدینۃ قال  
 محمد لا یصل علی جنازۃ فی المسجد ای کرہت الصلاة علیہا فیہ کراہۃ تحریر فی روایۃ وتزنیہ فی  
 الاخری وہی الاولی وبعہ قال مالک وکذا بلفظنا عن ابن ہریرۃ ولعلہ اراد ما اخرجه الطحاوی فی معانی  
 الانوار عن ابن ہریرۃ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال امر علی جنازۃ فی المسجد فلا شیء لہ ای من الاجر الثواب  
 مطلقا او کاصلا وهو الاظهر فی روایۃ فلا اجر لہ ای کاملا و فی اخری فلا شیء علیہ انہی فاذن خلت  
 روایات ہذا الحدیث ہکذا انکف یستقید الاستدلال بمعلی کراہۃ الصلاة علی البیت فی المسجد مع  
 ان روایۃ فلا شیء لہ ضعیفۃ والروایۃ للشہرۃ فلا شیء علیہ کما صرح بہ العلامة ابن حجر رحمہ اللہ فی  
 المحققۃ علی ان العلامة الشیخ ابی الحسن السنذی الحنفی ذکر فی شرح مسند الامام احمد و یکن ان یقال معنی  
 فلا شیء لہ فلا اجر لہ لاجل کونہ صلی فی المسجد فالحدیث لیمان ان صلوة الجنائزۃ فی المسجد لیس لہا اجر  
 لاجل کونہا فی المسجد کما فی المکتوبات فاجر اصل الصلاة باق وانما الحدیث لا فادۃ سلب الاجر بوا  
 ما یتروہم من ابقائہا فی المسجد فیکون الحدیث مفید الاباحۃ الصلاة فی المسجد من غیر ان یکن لہا  
 بذلک فضیلۃ زائدۃ علی کونہا خارجہا و ینبغی ان یتعین ہذا الاحتمال دفعا للتعارض وتوفیقا  
 بین الادلۃ بحسب الامکان و علی ہذا فانقول بکراہۃ الصلاة فی المسجد مشکل انتہی قولہ <sup>بہ</sup> لہ اوجہ  
 ابی ہریرۃ کی بھی صاف دلالت کرتی ہے کہ نماز جنازہ مسجد کے اندر نہ پڑھنے پر الخ اقول ہذا  
 الاستدلال باطل قال النوری و لیس فیہ دلالة اصلا انتہی و سلجی لذلک مزید بیان ان شاء اللہ

قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قول من فعله خلاف كونه هين جوفل كنه انخفض صلى الله عليه وآله وسلم في خلاف هو مردود على القول هذا كلام واحد لا يترك الصلاة على الميت في المسجد مخالفة لفعله صلى الله عليه وآله وسلم كيف قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد واخيه وعلى غيره كما تقدم قال القليوبي قوله في المسجد جملة حالبة من ضمير صلى الراج له صلى الله عليه وآله وسلم ومن ههنا لانها محيان وما قيل انه من الاول فقط وانما يحتمل اوانه لعذر مردود بما ورد ان عائشة رضي الله عنها صلت على سعد ابن ابي وقاص في مسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لهم ما اسرع ما نسيتم فعله صلى الله عليه وآله وسلم سهيل ولعل العترة من الذين بلغه ذلك وتوهمت انه بلغنا انتهى لان صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على الميت في المسجد كانت تاديه ووجه نذوقه ما قال السيد السميوي في وفاء الرءاء باخبار دار المصطفى واما ما كان من ذلك (اي الصلاة على الميت) في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فقد روى ابن شبر عن محال سقط اسمه من النسخة التي وقعت عليها حديثا محضه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة كان اذا احتضر الميت اذا نوه فحضر ينقصر له حتى اذا قبض انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من معله وربما قد ومن معله فربما طال جسد الميت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فلما خشيتم مشقة ذلك عليه قال بعض القوم لبعض لو كنا لا نؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باذن حتى يقبض فاذا قبض اذناه فلم يكن عليه في ذلك مشقة ولا جفنا ذلك وكانوا ذنبا الميت بعد ان يموت فيأتيه فيصلي عليه فربما انصرف وربما مكث حتى يدفن فكانوا حتى ذلك حيننا فقلنا لو لم نتخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحملنا جنازة ناله حتى يصلي عليها عند بيته كان ذلك ايق به ففعلنا فكان ذلك الامر الى اليوم ثم قال وفي صحيح مسلم من حديث عائشة انها امرت ان يبرهن ابا بن ابي وقاص في المسجد فيصل عليه فانكر الناس ذلك عليها فقالت ما اسرع ما نسيت ان صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهيل بن البيضاء الا في المسجد في



وروایۃ لها والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابن السبيح في المسجد وسهيل واخيه قلت  
 وفيهم من قال ان ذلك نادر وان الكثير من فعله صلى الله عليه وآله وسلم انما اقتصدت الاشارة اليه وروى  
 مجيب بسند جيد عن عبد الله بن عمر انه صلى على عمر بن الخطاب في المسجد وفي رواية اخرى لعن مجيب  
 عن عبد الرحمن بن حاطب ان عمر بن الخطاب صلى على ابي بكر في المسجد وان صهبا صلى على عمر بن الخطاب  
 في المسجد ويروى في رواية اخرى ان ذلك كان عند المنبر وقد روى ذلك ابن ابي شيبة وقال في رواية فحدث  
 الجنازة في المسجد فجاء المنبر قال الحافظ ابن حجر وهذا يقتضي الاجماع على جواز ذلك وقد تعرضت لذلك  
 في ذلك انتهى قولي ان اكرامه على منبره شائعه هاهنا كما ان سب كجده محض نهان اكرامه على منبره  
 علماء حنفية هاهنا قولي ان اكرامه ههنا كونه خادما جردا بقلب الدين الحنفى كما جرت عليه من قبله  
 هاهنا بسبب اشاعت فتوى كماله في قول من هذا من بلبلة ما هذى به يومئذ فالله كرمى دام كرمه في  
 طريقة الامام لا الله لا يذوقه وما في سبب اشاعة الفتوى وان فيه حق الفهم لرفعه بمثل هذا التقدير  
 ثم انما رايه وان المذكور في سبب اشاعة الفتوى ان ملازمة البرازة في المسجد مكروهة عند الحنفية  
 ومنه قوله في هذا الفقيه في صلبه في قوله في الروين الشرفيين بتقليد الاثنية وصرح لعل  
 بجواز ذلك وانما لا يصحح لا بخلافه فانهم قرا الله يمد قول علامه قطب الدين الحنفى كما بالكل وهو  
 شانه ومروى في دورات الجرح نهان كبريتك اما ديت صحيحه كخلافه في جرحه ونحل كنه فومان  
 ما يشان مسرور انس جان صلى الله عليه وآله وسلم كخلافه في جرحه ونحل كنه فومان  
 باحترامه اية فانهم يرون العوام الذين هم كالانعام بمثل هذا الكلام في سوء الظن بالائمة الاعلام  
 وآملوا كلامه ۸۰ نازاه اى واه وقد بينا فيما تقدم ان صلى الله عليه وآله وسلم صلى على سهيل بن البيضاء  
 اخيه وتلى عليه هاهنا في المسجد وان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى على ابي بكر في المسجد ان صهبا صلى  
 على عمر بن الخطاب في المسجد وان هذا ايقنه اجماع على جواز ذلك فتأدب مع العلماء الاعلام والاكابر

بسوء الاقتحام قوله او دخروا انحضرت صلى الله عليه وآله وسلم ادرا صاحب مسجد نبوي من نكل كرجل  
 خاله مين ناز بره اقول هذا غلط لان صلى الله عليه وآله لم يصل على الجاشي في موضع الجنازة الذي هو عند  
 مسجد واما صلى عليه في المسجد الذي يصل فيه العبد وهو عند دار كثير بن الصلت وبينه وبين باب  
 المسجد النبوي الف ذراع قال السيد السهمي في وفاء الوفا وعن ابى عطاء عن ابيه قال قال لي سيد بن  
 المسيب يا ابا محمد اعرف دار كثير بن الصلت قلت نعم قال فان النبي صلى الله عليه وسلم خرج حتى  
 انتهى الى ذلك الموضع فقام وصف اصحابه خلفه فصلى على الجاشي حين مات بارض الحبشة انتهى وقال  
 فيه الف وقد نقل ابن ابى شبيب عن شيخه ابى غسان وهو الكوفي من اصحاب مالك انتقال ذراع ما بين باب  
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي عند دار مروان بن الحكم وبين مسجد الذي يصل فيه العبد بالمصلى الف  
 ذراع قلت وقد اخترته فكان كذلك وهذا المسجد هو الذي نقل في حديث ابن عباس في الصحيح النسي  
 صلى الله عليه وسلم ان في يوم العيد الى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت الحديث انتهى واما موضع الجنازة  
 فانما كان عند بيت صلى الله عليه وسلم قال السيد السهمي وعمر بن شهاب قال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا هلك الهالك شهدا حتى يصل عليه حيث يدفن فلما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبدن نقل اليه المرمزون موتاهم فضلى عليهم فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة عند بيته  
 في موضع الجنازة اليرم ولم ينزل ذلك جالبا قال ابن ابي شيبة حدثني محمد بن يحيى قال حدثني من ثقي مرانه  
 كان في موضع الجنازة فخلعتان اذا انى بالموق وضعا عندهما افضل عليهما فلما دمر بن عبد العزيز بنى  
 المسجد فقطعهما وفي صحيح البخاري من حديث ابن عمر في قصة اليهوديين فوجا قريما من موضع الجنازة عند المسجد  
 فدل ذلك على ان الموضع المذكور كان مبرورا بذلك انتهى قوله اياه اگر مسجد نبوي مين نماز جنازه برهنا زيادتي  
 رحمت او در يك هوق تو حطوس و شريف صلى الله عليه وآله وسلم يكون خارج مبرور هو كمن ناز بره اقول هذا  
 الاستدلال باطل اذ ليس فيه صيغة نفى عن الصلاة عليه في المسجد بل الظاهر انه صلى الله عليه وسلم انما خرج من

المسجد النبوي الى الخارج لغرض كثرة المصلين عليه ولا شاعة كونه مات على الاسلام ويؤيد خروجها انتهى  
 صلى الله عليه وسلم الى المسجد الذي يصل فيه العيد كما تقدم ولا يكفينا لانتهاء الموضوع فخرج من المسجد  
 قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وقال ابن بزرة وغيره استدلل ببعض المالكية وهو باطل  
 اذ ليس فيه صيغة نهى ولا احتمال ان يكون خرج بهم الى المصلى لا مرغبا المعنى المذكور وقد ثبت ان صلى  
 الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيهان في المسجد فكيف يترك هذا التصريح لا محتمل بل الظاهر انه  
 انا خرج بالمسلمين الى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ولا شاعة كونه مات على الاسلام  
 فقد كان بعض الناس لم يدركونه اسلم نقد روى ابن ابي حاتم في التفسير من طريق ثابت الدارقطني  
 في الافراد والبرار من طريق حميد كلاهما عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على الجاشق قال بعض  
 اصحابه صلى على طلع من الحبشة فزيت وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما انزل اليك الاية ولم يشأ  
 في معجم الطبراني الكبير من حديث يحيى بن حرب واخر عنه في الاسط من حديث بل سعيد فدا وفيه  
 ان الذي طعن بذلك فيه كان منافقا انتهى قوله اورد في حديث شريف مين اياهي من صلى في المسجد  
 على جنازة فلا شيء له او لم يك حديث بين آيه فلا اجر له اوردك حديث مين فلا صلوة له وادد هو  
 اقول قال في المحفة وخبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف الرواية المشهورة فلا شيء  
 عليه وقد صلى عمر الصحابة على ابي بكر رضي الله عنه وفيه وامر عمر بالصلاة عليه وفيه ينفذها الصحابة  
 وكل من هذين في معنى الاجماع نعمان خيف تلويث المسجد من حرم انتهى قوله بهر اميد او توقع زياد  
 رحمت او بركت كي دكنا اهل علم كاشيه نزين اقول اذا ثبت صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت  
 في المسجد وكانت تلك مسنونة عند الشافعي صاحب فرجاء زيادة البركة والرحمة بالصلاة على الميت في المسجد  
 من دأب العلماء الكاملين الصالحين اذ المسجد منزل الرحمة والبركة كيف قد اوصى عمر رضي الله عنه  
 بالصلاة عليه في المسجد ونفذها الصحابة رضي الله تعالى عنهم قوله هكوا من عبارات مين شبره

محشي قطب الدين حنفى كى هـ يا بعض غايونكى هـ اقول هذا وهم فاسد وذم كاسن لان ما تقدم عن  
 حاشية العلامة قطب الدين الحنفى على شرح مختصر العقيدة هو قوله من غير شك ولا مرية وقد قال هو  
 في كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام وجرت عادة اهل الحرمين الشريفين باذخال اجنازهم المسجد  
 الحرام والصلاة عليها عند باب الكعبة الشريفة وكذلك اهل المدينة يدخلون جنازهم المسجد  
 النبوى ويقفون بها امام وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويصلون عليها في الروضة الشريفة وهذا  
 الامام الشافعى والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضى الله عنهم ما الخفية في الحرمين الشريفين  
 فيقلدون اولئك الائمة يجوزوا هذا الفضل العظيم لان مذهبنا ما لا يعظم ابي حنيفة رضى  
 الله عنه عدم جواز ادخال الميت المسجد وطالما تصفحت كتب الفتاوى وتفحصت عن روايتنا  
 بالجواز الى ان طهرت بعون الله تعالى برواية عن الامام ابى يوسف رضى الله عنه في جواز ذلك و  
 هى رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه فخرجت بها فحا كثيرا كافي طهرت بكثر عظيمه فلا تغفل  
 عنها فانها من مهمات المسائل لاسيما لاهل الحرمين الشريفين فعرض عليها بالنواجد واستعمل على ما  
 افقت في هذه المسئلة فتذكر علما تراضى الله عنهم ان كل قول قاله الامام ابى يوسف والامام احمد  
 والامام زفر فهو رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه وحيث ثبتت هذه الرواية عن الامام ابى حنيفة  
 رضى الله عنه فمى قول له وان كانت غير ظاهر الرواية فاخذنا بها تصحيحا العمل جدير ان الله حيدر  
 بنيه صلى الله عليه وسلم في الحرمين الشريفين من صدرا اسلام الى هذا العصر ولا نقول بتاثير من  
 سلف مع وجود المسوغ الصحيح وهى رواية عن المجتهد الذى نقله رضى الله عنه وقيل دفع الى سوال  
 في ذلك صورته ما تولى كرم رضى الله عنكم في مسئلة الصلاة على الميت في المسجد الحرام المكي ومسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم في الروضة الشريفة هل يجوز للحنفى ادخال الميت اليها والصلاة عليه فيها كما هو  
 عمل اهل الحرمين الشريفين قديما وحديثا وهو شأن السلف الصالح الى الآن ولا يجوز ذلك لان

الصحيح من مذهب الجعفة رضي الله عنه كراهية الصلاة على الميت في المسجد وعلى هذا نهى يائس  
 فاعل ذلك وهل تؤمن السلف الصالح على ادخالهم موتاهم الى مقابلة وجه النبي صلى الله عليه وسلم  
 طلبا للبركة ومرحمة ثم ادخله الى الروضة الشريفة التي هي بنس الحديث الشريف روضة من يائس  
 الجنة فيحرم الميت من دخولها ولا يدخل الى المسجد الحرام ولا يوضع على باب الكعبة منظر حاق بابها  
 المكروه تعالى ويحرم من هذه البركات كلها ويأثم من ادخله مواطن هذه الرحمة والخير فتونا  
 ما جرين انا بكم الله الجنة امين فكبت ماصورة اللهم وفقنا الصواب اعلم رحمنا الله وياك ان  
 شرف المسجد الحرام وروضة النبي صلى الله عليه وسلم ونزول الرحمة فيهما على من حل بها امر واضح لا شك  
 فيه ولا مرية تقتريه وماراه المسلمون حسنا نحو عند الله حسن قد اطا أهل الحرمين الشريفين نظا  
 اراءهم قديما وحديثا من صدر الاسلام الى الآن على ادخالهم موتاهم الى المسجد طلبا للمزيد التبرك  
 والاسترحام ولم يجد من علمنا بالبحرين الشريفين الشاغل من ذلك او الانكار على فاعله مع انه  
 سائغ في مذهب غير الامام الجعفة رضي الله عنه من الائمة المجتهدين رضي الله عنهم ولا تقدم على  
 ثابته السلف الصالح فياقله طلبا للمزيد الرحمة والبركة واختلاف الائمة رضي الله عنهم رحمة بخير  
 للقلد الاخذ بكلام مجتهد من المجتهدين في بعض المسائل وان خالف امامه رضي الله عنه ومع ذلك فقد  
 وجدت نقلا صريحا في المحيط البرهاني عن الامام الثاني ان في رواية عنه قوله مثل قول الامام الشافعي  
 رضي الله عنه وصورة ما نقل وانا نكوه الصلاة على الميت في المسجد الجامع ومسجد الحبي عندنا وقال الشافعي  
 لا نكوه وعن ابوسف رويان في رواية كما قال الامام الشافعي وفي رواية اذا كانت الجنازة خارج  
 المسجد والامام والقرم في المسجد لا نكوه انتهى فخرج عندي ان افنى بالجواز من غير كراهية واستدل على  
 هذه الرواية واحدا من الظن بالسلف الصالح وكفى بالامام ابوسف رحمه الله تدوة في انه لم يسئل  
 فاعله في ذلك واعتدله عاتقه فقد عرفت من المجتهدين ان الكراهية تدوة في انه لم يسئل

الائمة العقیلی کما نقله عن الامام الزاهدی قالہ الفقیر قطب الدین الحنفی غفرلہ ذنبہ انتہی فانظر  
 یا مرادنا الزاهد الی ما قالہ ہذا القطب الحنفی وتحسن ظنہ بالسلف الصالح وحملہ علی اہل الحرمین  
 الشریفین علی محمل حسن ہذا هو الاثنی بالکاملین من العلماء الماہرین فان قد بہ ولا تجتمع الجمادین  
**قوله** کثرت جماعتی باعث بیت کو زیادتی رحمت و برکت اور نماز پڑھنے والوں کو ثواب اجر اس وقت ملتا  
 کہ وہ جماعت شرعی میں مشرّع ہو الخ **اقول** منشأ هذا الاعتراض عدم الاطلاع علی مسائل الحنفیۃ  
 قال فی رم المختار لو اعيدت صلاة الجنازة لو قمت نفلا مکروها ط انتہی وقال فی حاشیہ عرفی الغلا  
 ان الکراهۃ لا تنافی الثواب انتہی فیحصل الثواب باعادة الصلاة علی الجنازة ولو كانت الاعادة  
 مکروهة لان الصلوة نفسها کما فی رد المختار سبب موضوع للثواب انتہی بل یحصل للبعید مع  
 الجماعة ثواب الجماعة وفضلها لیس اذ غایۃ ما یقال ان هذه الجماعة مکروهة وهی لا تنافی  
 الثواب قال فی الدر المختار عن النهر صلی خلف فاسق و مبتدع نال فضل الجماعة انتہی **قوله**  
 اور شافعیہ کے پاس جو شخص کہ اول بار نماز جنازہ پڑھ چکا ہی دوبارہ نماز جنازہ ادا نہ ہو کر پڑھنا  
 اجر و ثواب بھی نہیں مذہب صحیح پر **قول** هذا انما هو فی زعمک الفاسد و وہمک الکاسد  
 و اما عند الشافعیۃ یحصل ایضا باعادة الصلاة علی الجنازة ثواب من حیث کون المعاد نفلا قال  
 فی التحفة لعدم اعادة اری صلاة الجنازة صحت و وقعت نفلا کما فی المجموع انتہی وقال الشروانی یعنی  
 یحصل لہ ثواب النفل بان لم یحصل لہ ثواب الاعادة کو دی انتہی **قوله** عادت اہل حرمین جو میت کو  
 حرمین شریفین میں دہکر نماز پڑھتے ہیں الخ **اقول** هذا اعتراض من مولانا العلا المہکری علی  
 اہل الحرمین الشریفین والحال انہ یستحسن العلماء الماہرون عادة اہل الحرمین الشریفین تراثہم  
 وقد تقدم الکلام فیہ مستوفی و سيجي ایضاً **قوله** ایک فعل جائز کے لئے امام شافعی کی تقلید کرنا کہ  
 وہ فعل امام ابوحنیفہ کے پاس غیر جائز ہے ویسے فعل میں حنفیہ امام شافعی کی تقلید کرنے میں

بی شک حرج ہے **اقول** مولانا کلامک هذا کلام عجیب بضحک علیہ ادنی طلبۃ العلوم لانه  
 عکس المعروف فی باب تقلید المتقلد مذہباً خراذ الفرض من التقليد دفع الحجج عنه لانه اذا کان  
 الامر غیر جائز فی مذہبہ وجائز فی مذہب غیرہ یقلد مذہب غیرہ دفعا للحجج عنه علی الله  
 لا خلاف فی جواز الصلوة من غیر کراهة علی المیت فی المسجد الحرام قال العلامة المنلا علی القاری فی نسج  
 الموطأ ونبغی ان لا یكون خلاف فی المسجد الحرام وهو مریض للجماعة والجمعة وصلوة العیدین الکسوف  
 والاسستقاء وصلوة الجنائز و هذا احد وجوه اطلاق المساجد علیہ بصیغة الجمع فی قوله سبحانه  
 انما یعمر مساجد الله من امن بالله وقیل لعنتمہ ظاهراً وباطناً ولانه قبلة المساجد ولا ان جماعته  
 کلها مساجد انتهى قال ابو البقاء فی مسئلة الصلوة علی الجنائز فی المسجد الحرام اعلم ان المسجد  
 الحرام حکمہ مغائر لغيره من المساجد لانه وضع لساائر الطاعات من الصلوة للکتوبة  
 والجمعة والعیدین والکسوف الجنائز ولہ یزول علی هذا الخلف عن السلف من لدن رسول الله صلی  
 الله علیہ وسلم الی یومنا هذا یصلی علی الجنائز فی المسجد الحرام مع توفیر العلماء العالمین المتقدمین  
 ولہ یقبل عن النبی صلی الله علیہ وسلم ولا عن الصحابة والتابعین انہم صلوا علی جنازة خابج المسجد الحرام  
 ولہ یقبل انه کان ثم صلی بصلی فیہ علی الجنائز انتهى قوله خداوند ایجاد کیا علم و فہم و در کیا ایات  
 ہی میں حیران ہوں **اقول** نعمہ هذا علم ای علم و فہم ای فہم و لیاقة ای لیاقة و کیف لا یجیر من فی  
 طبیعتہ عبادة ای عبادة فی فہم تحقیقات و تدقیقات من فی طبیعتہ ذکاة ای ذکاة فیرید  
 مولانا الزاہد مجذ التحذیر اصلاح ما فی عمدة الفتوی من المفسد و نفع ما قیل و الصلیح  
 العفار ما انسد الدھر **قوله** نفعک وہ اس عبارت کے خود موجد ہیں **اقول** من قال انه موجد  
 تلك العبارة **قوله** اسکو کما الفین ای بی سمجھی سے عجیب عمدة الفتوی کے طرف نسبت کئے **اقول** هذا  
 هذا یان ای هذا یان لانہ قال فی سبب اشاعة الفتوی ان صاحب عمدة الفتوی یقول انه صلی علی الامام





**اقول بل هو المتمدن قوله** هر خفيه كواس سے کیا الزام ہو سکتا ہی لم اقول لا فاذا الحاجة الى  
التاويل تثبت ما ذكرني سبب اشاعة الفتوى فلا قدرة لمولا نا الزاهد على اصلاح ما في عمدة الفتوى  
من المفسد الا انه حصل لمولا نا هدية من صاحب عمدة الفتوى قد ارسلها اليه من ينكح و قد كافا  
بارسال طريقة الهدى اليه الا انه ما استحسنها كما اخبرني بهذا الخبر من اثنى به وهذا ليس بحبيب  
لان مولانا هدى في طريقة الهدى **قوله** جواب اول ليس بدوزك قيد استثنى هو كما لو ك جرق جرق  
**اقول** هذا محض تكلف ولعمري ما قيل الغزني تثبت بالحديث **قوله** جواب دوسرا من لو ك ك هب  
مبين تكرارنا نعتا معا بينهما و ك ك هب هو ك ك **اقول** فاذا الحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب عمدة  
الفتوى ثبت ما ذكرني سبب اشاعة الفتوى **قوله** او بهان تو نماز جنازه مين خفيه اس نماز مين  
كجه شريك مين هو مسخارج رهنه **اقول** ها تو برهان كن كن صادقين بل الظاهر اشتراك  
بعض الخفية في اعادة الصلاة على ابن حنيفة رحمه الله طلبا للزيد الثواب الجملة ثبت اعادة الصلاة  
ابن حنيفة رحمه الله وهو المطلوب **قوله** هر خفيه كواس سے کیا الزام هي **اقول** لا الزام عليه ولو على  
تقدير اشتراك بعض الخفية في اعادة الصلاة عليه رحمه الله اذا اعادة جائزة عند الخفية ولو كانت  
مكرهة على ان الكراهة تنفذ بتقليد الشافعية فتأمل **قوله** او هك امام هام رضي الله عنه  
كه مذهبين **اقول** وكذا في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه يجوز الصلاة على جنازة دفعة  
واحدة الا ان افراد الصلاة على كل واحد افضل كما هو مذكور في كتب الشافعية **قوله** هان مشهر سبب  
اشاعة فتوى كاودا نكه پيشواؤن كا اعراض خفيه پراسوت هوتا اگر شافعية كوئي صحيح حجة سے پهر بيان  
ثابت كرتے هوتے لم **اقول** هذا من جملة الهدايات التي هدى بها مولانا في طريقة الهدى لان الذي  
ذكرني سبب اشاعة الفتوى ان العلامة العيني اول صلاته صلى الله عليه وسلم على حنيفة رضي الله عنه سبعين  
مرة بواو يان احد هما الصلاة على سبعين ميئا والثاني الدعاء فلما كان التاويل الاول مضرا على صاحب

عمدة الفتوى في واقعة الصلاة على ابن حنيفة رضي الله عنه تركه اذا على هذا التاويل تكون الصلاة على  
 ابن حنيفة روم شرعية) واختار التاويل الثاني وهو ايضا ليس بصحيح هناخذنا كلام صحيح لا اعتراض به  
 على الحنفية اصلا فزعم ذلك من سوء الفهم قوله يدور شافيه ثابت كرهين سكتة اقول لاحقا  
 الى اثبات ذلك قوله بهر دهي اعتراض حنفيه پر كيون كرتے هين اقول ليس في سراج الفتوى لا  
 في سبب اشاعة الفتوى اعتراض على السادة الحنفية فاذا عرض مولانا الزاهد بمثل هذه التهمة غرا  
 العوام الذين هم كالانعام على سبب شدة السادة الشافعية قوله بهلا جابهم ايكے پيشواؤن سے  
 پوچھتے هين نبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ستر بار حضرت حمزہ رضی اللہ عنہ پر نماز کیوں پڑھے پچھتا تر بار یا اشی بار  
 کيون نہاين پڑھے الخ اقول لا فائدة بمثل هذا الكلام اذ يسوغ مثله في صورة الصلح على حمزة رضی  
 انقص من سبعين او ازيد منه قوله جواب دو سر اہم ايكے پيشواؤن سے بہر بھی پوچھتے هين جب  
 انحضرت صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کا حضرت حمزہ پر ستر بار نماز پڑھنا ملک پر ثابت ہے تو اقول  
 هذا غلط منشأه عدم الاطلاع على كتب الشافعية اذ لم يثبت عندهم صلاته صلی اللہ علیہ وسلم على حمزہ  
 سبعين مرة فلذا انجز عند هم الصلاة على الشهداء قال في المغني ولا يفسل الشهيد ولا يصل عليه اي  
 يجوز ان لا يصلى بغير القرآن ولما روى البخاري عن جابر ان النبي صلی اللہ علیہ وسلم امر في قتله احد  
 يذنبهم بدمائهم ولم يفسلوا ولم يصل عليهم قال الامام الشافعي رضي الله عنه جاء في الاحاديث من  
 وجود متواترة انه لم يصل عليهم واما حديث انه صلى عليهم عشر عشر وفي كل عشرة حمزة حتى صلى عليه  
 سبعين صلاة فضعيف خطأ قال الشافعي ينبغي لمن رواه ان يستحي على نفسه اما انتهى قوله بهر كيا  
 بي معنى گفتگوها اهل علم خوب سمجھ سكتے هين اقول لم يثبت عند الشافعية صلاته صلی اللہ علیہ وسلم  
 على حمزه رضي الله عنه سبعين مرة فلذا اذكر مولانا العلامة محمود دام فضله في سراج الفتوى عن الامام  
 الهودي وغيره انه لا تنس الاعادة عليه لمن صلى عليه الا انه يجوز له الاعادة هذا الكلام صحيح موافق لما

فی کتب السادة الشافعية كما تقدم ذلك مراراً قوله جیبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم حضرت حمزة پر  
 ستر بار ناز پڑھنے کے خود قائل ہو کر اقول لریقل صاحب السراج ولا صاحب الاشاعة ان النبی صلی  
 اللہ علیہ وسلم صلی علی حمزة رضی اللہ عنہ سبعین مرة علی سبیل الاستدلال بل حکم فی سبیل اشاعة  
 الفتوی معترضاً علی صاحب عدة الفتوی حیث استدلل باولہ العینی فی الصلاة علی حمزة رضی اللہ عنہ  
 سبعین مرة ونفا عما یرید علی الحنفیہ بان اختیاره التاویل الثاني فی دافعه الصلاة علی الامام جلیفة  
 رضی اللہ عنہ لیس یصحیح فافهم ان نهمک قد قصر قوله در پردہ حقیقہ پر اعتراض کرنا اور وہ مجھے اللہ  
 اقول لا یرکن هذا اعتراض علی الائمة السادة للحنفية رضی اللہ تعالیٰ عنہم نعم یرکن ذلك اعتراضاً  
 علی صاحب عدة الفتوی قوله اور خود مجیب صاحب الکتب ہیں اور اول پڑھا ہوا شخص ہر پڑھنا اگرچہ  
 مسنون نہیں کہ نہ بالکل شرم کی بات ہی الخ اقول یا مولانا الزاهد اعتراضک هذا یلعل اعتراضاً  
 علی مولانا الجلیب دام فیضہ بل هو اعتراض علی الائمة السادة الشافعية لان الجلیب یأخذ من اربع الم  
 فی باب اعادة الصلاة علی الذین القول الصحیح وهو عدم ندب الامامة فان اعادها صارت نقلاً  
 علی ان اعتراضک انما یتوجه علی الائمة الشافعية رضی اللہ عنہم اذ اجزموا بان النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 صلی علی حمزة رضی اللہ عنہ سبعین مرة وليس الامر كذلك بل لا تجوز الصلاة عندهم علی الشہداء كما تقدم  
 قوله جب شافعیہ اسکے مسنونہ کے قائل نہیں ہوں اقول كذلك الحنفیہ قوله اور اعتراض  
 مذہب حنفیہ پر کرنا سوا بی ادبی کے اور کیا ہی اقول ردیع الاعتراض علی الائمة الحنفیہ  
 لا فی سراج الفتوی ولا فی سبیل اشاعة الفتوی فدعی ذلك باطلہ بل ہی کذب محض قال اللہ تعالیٰ  
 الالجنة اللہ علی الکاذبین نعم وقع الاعتراض علی صاحب عدة الفتوی فی بعض مسئلہ الامامة باستخلافہ  
 و هذا شأن المغالی هذا یعتبر علی ذاک و ذاک یعتبر علی هذا فی بعض مسئلہ الامامة باستخلافہ  
 ولا یلزم منه الاعتراض علی ائمتہم الحنفیة و الشافعية قوله اور امام ہمام امام اعظم رضی اللہ

كنه جنابك يا كمين شافعي مذهبي علماء كني بآدبي كوشكي عادت قديم الايام من جلي ابراهيم اقول  
 هذا كلام باطل لا دليل له بل الاجلاء من الائمة الشافعية كالعلامة ابن حجر رحمه الله والعلامة  
 السبكي وصنفوا مناقب الامام الاعظم الجليل رضي الله عنه كتبوا كثيرا من شهادته قوله  
 جيسا كه فقال بد اقول وبداخل اقول يا مولانا ليس القفال رحمه الله سني الاقوال والنضال  
 بل انت سني الاقوال والنضال والافعال فامسك لسانك وتلك عن مثل هذا الكلام في حفر الائمة  
 الاعلام فما حقيقتك بالنسبة اليهم وهل لك قدرة على اطالة اللسان في حقهم فبسبب طالة اللسان  
 في حضرات الائمة الاعيان حرمت بركة العلم في حرمان وصارت حالك اسوء من حال ادولمبا الزمان  
 فاسمع ما نذكره من احوال القفال عن الائمة الكبار الاجلاء الجبال فهو رحمه الله من اجلاء الائمة  
 يفخر به هذه الامة مثال في حقه طبقات السبكي عبد الله بن احمد بن عبد الله الامام الزاهد الجليل  
 القفال الروزي احد ائمة الرومين شيخ خراسان كان احد ائمة القواسم على المعاني الدقيقة  
 فادرس لا يشق عبارته ابتداء التعلم وهو ابن ثلاثين سنة بعد ان بهر في صناعة الاقوال فنفقه على  
 الشيخ ابي زيد وساد اهل زمانه وتخرجت بد الائمة وانتشرت طريقته وهي امن الطرق واكثرها  
 تحقيقا وكان رجلا صالحا ورعا انتهى وقال العلامة الاسدي رحمه الله في طبقات الفقهاء الشافعية  
 ابر بكر عبد الله بن احمد بن عبد الله الروزي المعروف بالقفال شيخ المروزة للعلماء من جملة ابراد  
 اصداؤ ومن قلمه ووجهه انواع وانوار وذو العوارف والمعارف والطائف والطرائف ولا يحصى  
 الذين انتشروا في الافاق وصاقت عن اوصافهم بطون الاوراق كان في ابتداء امره يعمل الاقوال  
 ويرجع في صناعتها حتى عمل قفلا بمفتاحه وزنه اربع جبات فلما اتى عليه ثلثون سنة اشتغل بالفقه  
 حتى صار وحيد زمانه فقها وحفظا ورعا دقيق النظر ثاقب الفهم مصيبا في الاستنباط  
 والتحريج وله في الفقه وغيره من الاثار ما ليس لغيره رحلت اليه الطلبة من البلاد فخرجوا به

وصاروا أئمة انتهى ثم قال قال القاضي حسين كان الفقهاء في كثير من الأوقات في الدار يرفع  
 عليه البكاء ثم يرفع راسه ويقول ما اغفلنا عما يراونا أخذ رحمه الله عن جماعة ولكن تخرج بابن  
 زيد المروزي سمع الحديث ورحل إليه وحدثنا آخر عمره وأملى وثقت في مجادى الآخر سنة سبع  
 عشرة وأربع مائة وعمره ثمانون سنة ذكره ابن الصلاح وشرح التلخيص والفروع وهما قليلا يابغا  
 الناس وقد ظفرت بهما انتهى وقال ابن خلكان في تاريخه أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله  
 الفقيه الشافعي المعروف بالفقهاء المروزي كان وحيد زمانه فقها وحفظا ودورا وهدا وله في  
 مذهب الإمام الشافعي من الآثار ما ليس لغيره من أبناء عصره وتاريخه كلها جديدة والزمان لا يذو  
 واستغل عليه خلق كثير واستغوا به منهم الشيخ أبو علي السبكي والقاضي حسين بن محمد وقد تقدم  
 ذكرهما والشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى وغيرهم وكل <sup>حد</sup>  
 من هؤلاء صار أئمة بعدهم وله من التصانيف النافذة ونشرها عليه في البلاد وأخذها عنهم  
 أئمة كبار أيضا انتهى وقال في الفتاوى الصبغية والصلاة التي صلاها الفقهاء لم تكن على وجه  
 التعصب لأنه كان من الأئمة الأعلام لكن كان وجه صلاته أن متعصبي الحنفية كفروا بالشافعية  
 وقالوا بفساد صلاتهم بسبب فتح اليماني حتى حملوا والخراسان على قتالهم وفتح الفقهاء هذه  
 الفتنة بالصلاة مرتين على كلا المذهبين مراعى على الشرط والأركان فقط فانكفوا إلى عن  
 قتل المسلمين انتهى تقريرا بل الفقهاء رحمه الله لم يصل تلك الصلاة باختلاف عهد أبلي وقع الاتفاق  
 على أن يصل بين يدي والخراسان السلطان محمود ركنان على مذهب الإمام الشافعي مقتصران  
 على ما يجوز الشافعي دونها وفيها ركنان على مذهب الإمام أبي حنيفة كذلك لم يقيد واحد من  
 العلماء الذين اجتمعوا هناك على صلاته كذلك فصل الفقهاء رحمه الله ركنين كذلك على مذهب  
 الإمام الشافعي وركنات كذلك على مذهب الإمام أبي حنيفة وبعده جرى ما جرى قال الدميري

في حيوة الحيوان ان السلطان المذكور السلطان محمود بن سبكتكين كان حنفي المذهب كان  
 مولدا بعلم الحديث وكان يسمع عنده الحديث وكان يسأل عن معناه فيجد اكثره موافقا لمذهب  
 الامام الشافعي رحمه الله فخرج فقهاء المذهبين والتمس منهم الكلام في ترجيح احد المذهبين  
 فوقع الاتفاق على ان يصلى بين يديه ركعتان على مذهب الامام الشافعي ثم على مذهب  
 الامام ابي حنيفة ركعتان فينظر السلطان الى ذلك ويختار الاحسن فضلى القفال الى اخره انتهى  
 وكيف ساء الظن به رحمه الله وهو من افضل علماء زمانه علماء وفقهاء وزهدا وورعا قال الامام  
 الألباني في مرآة الجنان قال ناصر العري لم يكن في زمانه القفال رحمه الله افقه منه ولا يكون  
 بعده كنا فنقول انه ملك في صورة آدمى انتهى قوله اورد رضى الله عنه وغيره في كياحه  
**اقول** البيهقي والدارقطني من علماء الحديث فهم يرجحون من الاحاديث ومعاينها ما ترجح  
 عندهم فاي شناعة عليهم في ذلك فتادب في حضراتهم لكيلا تنتقم سبوه الانتقام قوله  
 يجب على العامى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين  
**اقول** نعم يجب ذلك الا انه يجوز تقليد المقلد المذهب اذ هو لا ينال ذلك الالتزام الا  
 في التقليد التزام مذهب معين ايضا فتأمل قوله قال في البحر والمحب كيف يختارون خلاف  
 ظاهر المذهب مع انه واجب الاتباع على مقلدى ابي حنيفة **اقول** نعم تكون الفترى على  
 ظاهر الرواية الا انهم خرجوا الافناء بغير ظاهرها الرواية في بعض المواضع مع انه لا تعلق لهذا  
 الكلام بهذا المقام لانه من متعلقات مسئلة المفقود وفيها بحث طويل وقد ذكره الشامي في رد  
 المحتار في كتاب المفقود **قوله** باق برأيي ان شاء الله تعالى **اقول** بعون الله تعالى وفضله و  
 بركة دعاء الاساتذة نحن نتكلم عليه تكلمنا بليغا فان زدنا وان عدت عدنا يقول  
 الفقير الى الله ابو محمد الشافعي المدرسي احد تلامذة مولانا العلامة العارفي بالله الشيخ

يوسف بن قادر أحمد الخفي مذهبها، والقادري مشرباً، والأماطقي مولداً، والمدد راسي مرسداً،  
 قدس سره، وقد وقع الفراغ من تديص هذه الرسالة الشريفة، والجمالة المنيغة، التي جوت  
 من التحقيقات غاياتها، ومن التدقيقات نهاياتها، ولا يقبلها إلا الأفاضل ولا ينقصها إلا الأراذل<sup>ل</sup>  
 فحوة يوم الخميس الحادي عشر من رمضان المبارك ١٢٢٦ ست وعشرين وثلاثمائة بعد الألف  
 من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات وأمنى التهية، ولتحفة رسالتنا هذه بقصيدة  
 مسماة بحبة الواجد في صفه الزاهد.

• أَلَا أَيُّهَا الْإِخْوَانُ فَاسْتَمِعُوا لِمَا •	• أَحَاكِيمُهُ فَنُوقُوا مِنْ غَرَائِبِ نِقَمَتِهِ •
• تَرِيدُوا بِهِ عِلْمًا وَكُلَّهُمَا وَحِكْمَةً •	• لِمَا بِهِ مِنْ أَظْهَارِ حِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ •
• قَلَمًا بَدَأَ الْإِفْتَاءَ مِنْ عِنْدِ شَيْخِنَا أَل •	• مَسْتَحْيٍ يَحْمَدُ دُجَلِيلَ الْمَكَاتِ •
• بِأَنَّ الصَّلَاةَ جَائِزَةٌ تَكْرَاهَا •	• عَلَى مَيِّتٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ •
• تَكُونُ صَلَاةٌ نَدَا عُمِدَتِ عَلَيْهِ مِنْ •	• مَنَادٍ يَبْعَثُ عِنْدَ الْكُلِّ مِنْ عِنْدِ شَيْخَتِهِ •
• تَحْجُوزُ لِإِخْتِلَافٍ عَلَى تَقْلِيدِهِمْ •	• إِعَادَتُهَا أَيْضًا يَفْرِغُ كَرَاهَتِهِ •
• تَقْبِضُ مَوْلَانَا الَّذِي هُوَ زَاهِدٌ •	• بِهِ بَلَّ غَدَا مِنْ مُكْرِبٍ يَشْكُهُ •
• فَالْتَفَرَّدَ أَمْفُحَاتُهُ هَدَى •	• فَكَانَ بِنَاكِ الرَّدِّ حَاطِبَ لَيْلَةٍ •
• لِهَذَا انْتَضَبْنَا فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي •	• مَوَاضِعَ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ لِحُسْبَةِ •
• صَرَفْنَا عَيْنَانَا عَنْ مَوَاضِعِ جَنَّتِهِ •	• فُحَانَةَ تَقْنِيعِ لَوْفَاتِ فِرْصَتِهِ •
• كَذَلِكَ إِنْ مِنْ عَادَاتِ سَادَاتِ دِينِنَا •	• أَوْ يَتَمَلَّ مِنْهُمْ رَاحِدٌ فِي قَضِيَّتِهِ •
• يَرُدُّ عَلَيْهِ الْغَيْرُ لَا عَسَةَ يَسْكُتُ •	• رِعَايَةً حَتَّى يَأْتِيَهَا مِنْ جَبِيلَةٍ •
• فَلَيْسَ نَرَا فِي مَحَبَّتِهِ دِينِنَا •	• مَحَبَّةَ أَحْبَابٍ كَذَلِكَ مِلَّةٍ •

\* نَعْمَ إِنَّهُ يَمَاسِيهِ فَأَقِ شَرَعَنَا \* \* عَلَى شَيْئِ عَابَارٍ بِحُسْنِ مَزِيدٍ \*  
 \* إِذَا ثَبَتَ الْعُدَّةَ وَالْجُوزَ وَرَدْنَا \* \* عَلَى الرَّاهِدِ الشُّهُورِ يَقْبَلُ صَدِيقِي \*  
 \* إِلَى زَاهِدِي الْمَدِينِ لِإِجْلِي مَوَدَّتِي \* \* سَلَامًا تَمِيمًا لَا نَقَابِ الْأَهْبَةِ \*  
 \* عَلَيْهِ سَلَامٌ مِنْ سَلَامٍ لَا شَيْءَ \* \* مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَادِلِينَ بِحِرَاقَةٍ \*  
 \* وَتَبْقَى عَلَى كُلِّ الْمَنَازِلِ ظَاهِرًا \* \* لِيُغْذِي رِيحًا بِأَنْوَاعِ كَلِمَةٍ \*  
 \* بِنَاتِي بِغُرَيْضِ الْخَالِفِ مُنْقَصِحًا \* \* وَإِنْ كَانَ مَعْمُورًا بِفَضْلِ وَرَثَةٍ \*  
 \* بَلَى أَقْدَعًا فِي طَعْنٍ مَنْ كَانَ مُنْكَرًا \* \* بِإِظْهَارِ مَا فِي رَأْيِهِ مِنْ خَطِيئَةٍ \*  
 \* فَلَيْسَ لَهُ خَوْفٌ عَلَى لَوْمَةٍ لَا يَسْمُ \* \* وَلَيْسَ لَهُ شَوْقٌ إِلَى وَصْفٍ مِلْحَةٍ \*  
 \* وَأَوْصَانُهُ تَرْتَدُّ أَدْعُنَ حَدِيدَنَا \* \* فَلَا شَاعِرَ نَفْسًا دَهَايِبَ لَا عَنَمَةٍ \*  
 \* فَنَاقِيَةً مَقْصُودِي زَهَابَةً وَدِدَةٍ \* \* يَكُونُ بِهِ عِرْضِي مَقْصُودًا بِعِزِّهِ \*  
 \* إِلَّا أَيُّهَا الْأَحْبَابُ مَنَا إِلَيْكُمْ \* \* سَلَامٌ جَمِيلٌ مَعَ جَزِيلِ نَحْيَةٍ \*  
 \* أَبَانَ لَكُمْ مَقْصُودَ السَّرَاجِ جَمِيعَ مَا \* \* عِنْدَ أَفِي طَيْرِي الْأَعْوَجَاجِ يُلْقِيهِ \*  
 \* فَنَمُشُونَ فِي ضَوْءِ السَّرَاجِ نَائِلُهُ \* \* أَمَانٌ لَكُمْ عَنْ كُلِّ أَسْبَابِ زَلَمَةٍ \*  
 \* فَمَنْ يَسْتَحْيِي بِالضُّوْءِ قَدْ نَارَ الْهَدْيِ \* \* وَأَنْكَرَ مَنْ فِي عَيْنِهِ تَنَوُّعُ عِلْمَةٍ \*  
 \* صَلَاحٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى أَفْضَلِ الْوَرَى \* \* مُحَمَّدٍ الْحَمْدُ فِي كُلِّ حَصَلَةٍ \*  
 \* وَالْوَاصِحَابِ وَوَرَاثِ وَبَيْنِهِ \* \* مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكَامِلِينَ الْأَحْيَاءِ \*  
 \* لَكَ الْحَمْدُ يَا اللَّهُ مُحَمَّدًا مُوَافِيًا \* \* لِنِعْمَتِكَ الْعَظْمَى بِغَيْرِ نِهَاسَةٍ \*

خاتمه في روجه ناليف رسالتنا هذه بالعربية مع ان سراج الفتوى وعمدة الفتوى وسبب اشاعة  
 سراج الفتوى وطريقة الهدى بالهندية الاول سدم هارتي في التحريات الهندية فان اعنت رسالتنا



هذه بالتحريات الهندية كانت التحريات كتحريات مولانا الزاهد في طريقة الهدى التي هي مضمكة  
 بين الناس **والثاني** اطلاع اخواننا العلماء الشافعية والحنفية الذين ليس لهم الصام بالهندية  
 على مسائل رسالتنا ذات التحقيقات الافقية والتدقيقات الشرفية وتحقيق المسائل هو المقصود  
 الاعظم من تحريرنا هذا **والثالث** عرفان لياقة مولانا الزاهد دام كرمه في العربية هل  
 يعتد على فهم رسالتنا هذه مستقلا ام يستعين عليه بالغدير من علماء بلاد نامدكاس ادام الله فيهم  
 وبركاته **والرابع** انه يجب على مولانا المهكري دام كرمه اذا تكلم على رسالتنا هذه بما يسخ في  
 خاطره الفاتران يتكلم عليها بالعربية لا بالهندية فخذ قد تظهر لياقته القديمة على لياقتنا الجدة  
 وهو يفخر علينا معاشر الشبان بلياقته القديمة فيقول هؤلاء ابناء امسوف ليس لهم لياقة ولم  
 يخطر في باله قوله تعالى و فوق كل ذي علم عليم ولنعم ما قيل

وكم من صغير لاحظته عناية + من الله فاحتاج اليه الاكابر +

فمن لم يكتب الرد على رسالتنا بالعربية يجب عليه الاعتراف بعدم اللياقة في العربية فشر لا يخفى  
 على اهل العلم ان مولانا الزاهد دام كرمه انا هو طعان ولعان خصوصاً في المجلس الذي ظن العوام  
 انه مجلس الوعدان ليس له مهارة في الضنون الا انه حصل بعض العلوم من الاساتذة الماهرة  
 فبسبب ناذيهم منه حرم بركة تلك العلوم **وقد قيل** من ناذى منه استاذه حرم بركة  
 العلم اللهم افغنا بعلومنا ولا تحرمنا بركة العلم بجاه سيد العرب العجم صلى الله على سيدنا  
 محمد واله وصحبه اجمعين واخود عوانا ان الحمد لله رب العالمين

ستند ميرزا ديكور بكني كيانه جان حاسداً سعدني مجري من الطبع لي كوكبه يا ضوء السراج قدس













